العقائد الإسلامية
من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية
للشيخ عبد الحميد بن باديس (ت: ١٣٥٩هـ)
بتحقيق وتعليق د: أبي عبد المعزّ محمّد علي فركوس -حفظه الله-

«التصفيف التاسع عشر»

عقيدة الإثبات والتَّنـــزيه 001

الثَّامنُ وَالثَّلاثُونَ:

نُثْبتُ لَهُ تَعَالَى مَا أَثْبَتَهُ لنَفْسه، عَلَى لسَان رَسُوله، منْ ذَاته وَصفَاته، وَأَسْمَائه، وَأَفْعَاله، وَنَنْتَهـــي عنْدَ ذَلكَ وَلاَ نَزيدُ عَلَيْه، وَنُنَزِّهُهُ في ذَلكَ عَنْ مُمَاثَلَة أَوْ مُشَابَهَة شَيْءٍ منْ مَخْلُوقَاته(١)، لقَـــوْله تَعَالَى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ﴾(٢)، ﴿تَعْلَمُ مَا في نَفْسي وَلاَ أَعْلَمُ مَا في نَفْسكَ﴾(٣)، وَلحَديث أَبي هُرَيْرَةَ رَضيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَآله وَسَلَّمَ عَشَرَةً، منْهُمْ خُبَيْبٌ الأَنْصَاريُّ(٤)، فَلَمَّا خَرَجُوا منَ الحَرَم ليَقْتُلُوهُ قَالَ:

وَلَسْتُ أُبَالي حينَ أُقْتَلُ مُسْلمًا *** عَلَى أَيِّ جَنْب كَانَ في الله مَصْرَعي

وَذَلكَ في ذَات الإلَه(٥) وَإنْ يَشَأْ *** يُبَارِكْ عَلَى أَوْصَال شَلْو مُمَزَّع(٦)

فَلَمَّا قُتلَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ أَخْبَرَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَآله وَسَلَّمَ أَصْحَابَهُ خَبَرَهُمْ يَوْمَ أُصيبُوا» رَوَاهُ البُخَاريُّ(٧)، وَلقَوْله تَعَالَى: ﴿قُلِ ادْعُواْ اللهَ أَوِ ادْعُواْ الرَّحْمَنَ أَيًّا مَّـــا تَـــدْعُواْ فَلَـــهُ الأَسْـــمَاءُ الحُسْنَى﴾(٨)، ﴿وَللهِ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى فَادْعُوهُ بهَا﴾(٩)، ﴿الَّذي خَلَقَ فَسَوَّى، وَالَّذي قَدَّرَ فَهَدَى،

وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى، فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾(١٠)، ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾(١١)، ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ مَا لاَ يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ شَيْئًا وَلاَ يَسْتَطِيعُونَ، فَلاَ تَضْرِبُواْ للهِ الأَمْثَالَ إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾(١٢)، ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالفَحْشَاءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾(١٣)، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾(١٤).

١- فإنَّ من أجلِّ أبواب التوحيد وأعظمها قدرًا توحيدُ الأسماء والصفات، لارتباطه بالله عزَّ وجلَّ في ذاته وأسمائه وصفاته، إذ كمال الذات بأسمائها الحسنى وصفاتها العليا، وقد وصف الله تعالى نفسَه في كتابه العزيز وعلى لسان نبيِّه الكريم صلى الله عليه وآله وسلم بأكمل الأوصاف كما يليق بجَلال عظمته سبحانه، ليعرِّف العبدَ بربِّه، حتى إذا عَرَفه وحَّده وأنس به، واستحى من قربه، وعبدَه كأنه يراه، لذلك كان أنفع العلوم علم التوحيد ومنه علم الأسماء والصفات؛ لأنَّ «شرف العلم بشرف المعلوم، والباري أشرف المعلومات، فالعلم بأسمائه أشرف العلوم». [«أحكام القرآن» لابن العربي: (2/804)]، غير أنَّ توحيد الأسماء والصفات – مع شرفه وعظيم قدره – قد زلَّت في معظم أبوابه الأقدامُ، وضَلَّت فيها الأفهامُ، وافترق الناس فيها إلى أهل تشبيهٍ وتمثيلٍ، الذين غَلَوْا في الإثبات حتى شبَّهوا صفاته بصفات خلقه، وإلى أهل تعطيلٍ وتأويلٍ الذين غَلَوا في التنزيه حتى سَلَبوا لله صفات كماله سبحانه، ظنًّا منهم أنَّ إثبات الصفات يستلزم التشبيهَ، وهدى اللهُ أهلَ السُّنَّة والجماعة من سلف هذه الأُمَّة، وسَدَّد فَهمَهم في الاعتقاد السليم القائم على أصلين راسخين: 1- إثباتٌ بلا تشبيه، 2- تنزيهٌ بلا تعطيلٍ.

فكان مذهب أهل السُّنَّة والجماعة بريئًا من التشبيه والتعطيل، فلا ينفون ما أثبته اللهُ لنفسه، ولا يثبتون ما نفاه اللهُ عن نفسه، ولا يحرِّفون الكَلِمَ عن مواضعه، ولا يلحدون في أسماء الله وآياته، ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه، قال ابن تيمية – رحمه الله – في «مجموع الفتاوى» (6/515): «وجماع القول في إثبات الصفات هو القول بما كان عليه سلف الأُمَّة وأئمَّتها وهو أن يوصف اللهُ بما وصف به نفسَه وبما وصفه به رسوله، ويُصان ذلك عن التحريف والتمثيل والتكييف والتعطيل؛ فإنَّ اللهَ ليس كمثله شيءٌ لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فمن نفى صفاته كان معطِّلاً. ومن مَثَّل صفاته بصفات مخلوقاته كان ممثِّلاً، والواجب إثبات الصفات ونفي مماثلتها لصفات المخلوقات، إثباتًا بلا تشبيه وتنزيهًا بلا تعطيلٍ، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فهذا ردٌّ على الممثِّلة، ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى: 11] ردٌّ على المعطِّلة، فالممثِّل يعبد صنمًا والمعطِّل يعبد عدمًا».

قلتُ: ولهذا فصفات الله تعالى تُثبَتُ على وجه التفصيل كإثبات السمع والبصر وسائر الصفات، وتُنفى – على وجه الإجمال – الصفاتُ المنفيّة التي يتنزّه الله عنها كنفي المثلية في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11]، فأهل السُّنَّة لا يتجاوزون النصوص الشرعية، بل يعتصمون بالألفاظ الشرعية الواردة في باب الأسماء والصفات نفيًا وإثباتًا، ويتوقَّفون فيما لم يصرِّح الكتاب والسُّنة بنفيه ولا إثباته كالعَرَض والجسم والجوهر بناءً على هذا الأصل العظيم.

هذا، وقد أجمع أهل السُّنَّة والجماعة قاطبةً على هذا المعتقد السليم، ونقل ابن عبد البر – رحمه الله – عنهم ذلك في «التمهيد» [7/145] بقوله: «أهل السُّنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسُّنَّة والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلاَّ أنهم لا يكيِّفون شيئًا من ذلك، ولا يَحدُّون فيه صفة محدودة».

ولأهل السُّنَّة والجماعة قواعد مُثلى في باب الأسماء والصفات دلَّت عليها النصوص الشرعية منها:

– صفات الله تعالى توقيفية، فلا يُثبت منها إلاَّ ما أثبته الله لنفسه، أو ما أثبته له رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، ولا ينفى عن الله تعالى إلاَّ ما نفاه عن نفسه، أو نفاه عنه رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، مع اعتقادِ ثبوتِ كمالِ ضدِّه لله تعالى.

– كلُّ صفةٍ ثَبَتَتْ بالنقل الصحيح وافقت العقلَ الصريحَ ولا بُدَّ.

– كلُّ اسم ثبت لله تعالى فهو متضمِّنٌ لصفةٍ ولا عكس.

– إنَّ النفي ليس فيه كمال ولا مدح إلاَّ إذا تضمَّن إثباتًا.

– الصفة إذا كانت منقسمة إلى كمال ونقص لم تدخل بمطلقها في أسمائه وصفاته، بل يطلق عليه منها كمالها.

– صفاتُ الله تعالى ذاتيةٌ وفعليةٌ، فالصفاتُ الذاتيةُ لا تنفكُّ عن الذات ولا تتعلَّق بها مشيئته وقدرته، والصفات الفعلية تتعلَّق بها مشيئته وقدرته، وأفعاله لا منتهى لها.

– القولُ في الصفات كالقول في الذات، والقولُ في بعضها كالقول في البعض الآخر، فالكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، وجَحْدُ الأسماء والصفات إنكارٌ للذات.

والمصنِّف – رحمه الله – قرَّر منهجَ السلف في باب الأسماء والصفات فبيَّن وجوب الإيمان بما أثبته اللهُ لنفسه في كتابه؛ لأنه لا أحدَ أعلم من الله بالله: ﴿أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللهُ﴾ [البقرة: 140]، ووجوب الإيمان بما أثبته رسوله صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنه لا مخلوق أعلم بخالقه من رسوله صلى الله عليه وآله وسلم الذي قال الله في حقِّه: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: 3–4]، من غير تكييفٍ ولا تشبيهٍ ولا تمثيلٍ، وتنزيه الله تعالى عن النقائص والعيوب تنزيهًا لا يفضي إلى التعطيل بتأويل المعاني أو تحريف الألفاظ عن مدلولها بدعوى التنزيه، ونفي كلِّ ما نفاه اللهُ عن نفسه في كتابه أو نفاه رسوله مع اعتقاد ثبوت كمال ضدِّه لله تعالى، فنفي الموت عنه يتضمَّن كمال حياته، ونفي الظلم عنه يتضمَّن كمال عدله، ونفي النوم يتضمَّن كمال قَيُّوميته، وعلى هذا فكلُّ نفي عن الله يتضمَّن إثباتَ ضدِّ المنفيِّ من الكمال والجلال.

فكان منهج السلف الجامع بين احترام النصوص والإيمان بها مُؤسَّسًا على إثبات الكمال بخلاف منهج الخلف فمذهبهم مؤسَّسٌ على نفي الكمال أو نفي بعضه مع الاعتراض على النصوص وسوء الظنِّ بها إذ ظاهرها عندهم التشبيه فنَفَوْا وأوَّلوا، ولا شكَّ أنَّ السلف رحمهم الله أعلم بالله وصفاته من الخَلَف؛ لأنَّ قدوتهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه الكرام، ولا يخفى أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أعلم الناسِ بربِّه، فمن الممتنع أن يكون خواصُّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابُه مع حرصه صلى الله عليه وآله وسلم على إفادتهم وتعليمهم أجهلَ بالله وصفاته ممَّن جاء من بعدهم من الخَلَف الذين اتخذوا مصدرَ التلقي العقولَ الآدميةَ والمقاييسَ اليونانيةَ الوثنيةَ!! فإنَّ أحوال السلف وجهادهم وحرصهم على نقل الشريعة صافيةً من الأدران والشوائب، ومجانبتهم للبدع تمنع قولهم بغير الحق.

ونقل محمَّد الصالح رمضان تلميذ الشيخ عبد الحميد بن باديس في «تعليقه على العقائد» (73) أنَّ الإمام ابن باديس كان وقت الدرس يمثل بالبيتين التاليين:

«فَنَحْنُ مَعْشَرَ فَرِيقِ السُّنَّة *** السَّالكِينَ فِي طَرِيقِ الجَنَّة

نَقُولُ بِالإِثْبَاتِ وَالتَّنْزِيهِ *** مِنْ غَيْرِ تَعْطِيلٍ وَلاَ تَشْبِيهِ»

وزاد عليها مُعَلِّقًا فقال: «المعطِّلون: هم الذين ينفون الصفات الإلهية، والمشبِّهون: هم الذين يشبِّهونها بصفات المخلوقين، وكلاهما في ضلال، أمَّا السُّنِّيون: فهم الذين يثبتونها له تعالى، وينزِّهونها عن التشبيه بالمخلوقات.

والتعطيل: تعطيلُ اللفظ عن دلالة معناه الحقيقي أو الخروج به إلى معنًى آخر، والتشبيه: تشبيه الله بمخلوقاته. فنحن نثبت لله ما أثبته الله لنفسه من أقوالٍ أو أفعالٍ أو صفاتٍ، ولا نشبِّهه في شيءٍ من ذلك بالمخلوقات، ولا غرابةَ في إثبات شيءٍ مع عدم تكييفه في الإنسان يثبت أن بين جنبيه نفسًا ولكن لا يستطيع تكييفها كذلك نثبت صفات الله بلا كيف».

٢– آية: (28 و 30) من سورة آل عمران.

٣– آية (116) من سورة المائدة.

استدلَّ المصنِّف رحمه الله على القاعدة الأولى من عقيدة الإثبات والتنزيه بالنصوص الشرعية على الذات والأسماء والصفات الذاتية والفعلية، وسيأتي المزيد من النصوص الشرعية في القواعد اللاحقة.

والملاحظ أنَّ المصنِّف رحمه الله أثبت النفس لله تعالى، ومراده بالنفس هي ذاته الإلهية المقدسة، ولا يقصد بذلك ذاتًا منفكةً عن الصفات ولا صفة ذاتٍ كما قاله بعض الناس، وإنما هي نفس الموصوف وحقيقته، قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (14/196): «ونفسه: هي ذاته

المقدسة»، وقال في موضع آخر منه (9/292): «ويُراد بنفس الشيء ذاته وعينُه، كما يُقال: رأيت زيدًا نفسَه وعينَه، وقد قال تعالى : ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: 116]، وقال : ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: 54]، وقال تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: 28]، وفي الحديث الصحيح أنه قال لأم المؤمنين: «لَقَدْ قُلْتُ بَعْدَكِ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ لَوْ وُزِنَّ بِمَا قُلْتِيهِ لَوَزَنَتْهُنَّ: سُبْحَانَ اللهِ عَدَدَ خَلْقِهِ، سُبْحَانَ اللهِ زِنَةَ عَرْشِهِ، سُبْحَانَ اللهِ رِضَا نَفْسِهِ، سُبْحَانَ اللهِ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ». [أخرجه الترمذي في «الدعوات» (5/556)، باب في دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والنسائي في «السهو» (3/77) باب نوع آخر من عدد التسبيح، وابن ماجه في «الأدب» (2/1251)، باب فضل التسبيح، من حديث ابن عباس عن جويرية رضي الله عنها، والحديث صحَّحه الألباني في «صحيح الترمذي» برقم (3555)، و«صحيح ابن ماجه» برقم (3808)]، وفي الحديث الإلهي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي وَأَنَا مَعَهُ حِينَ يَذْكُرُنِي، إِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلإٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلإٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ». [أخرجه البخاري في «التوحيد» (13/384)، باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ﴾، وأخرجه مسلم في «الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار» (17/2) باب الحث على ذكر الله تعالى، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه]. فهذه المواضع المراد بلفظ النفس فيها عند جمهور العلماء: الله نفسه التي هي ذاته المتصفة بصفاته ليس المراد بها ذاتًا منفكة عن الصفات ولا المراد بها صفة للذات، وطائفة من الناس يجعلونها من باب الصفات كما يظنّ طائفة أنها الذات المجرّدة عن الصفات وكلا القولين خطأ».

٤- هو الصحابي خُبَيْبُ بنُ عَدِيِّ بنِ عامر الأنصاري، شهد أُحُدًا، واستشهد في عهد النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم، وهو أول مَن سَنَّ الركعتين عند القتل، وكان فيمن بعثه النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع بني لحيان، فلما صاروا بالرجيع غدروا بهم، واستصرخوا عليهم، وقتلوا فيهم، وأسروا خبيبًا وباعوه بمكة، فقتلوه بمن قتل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قومهم، وصلبوه بالتنعيم.

انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر: (1/440)، «أسد الغابة» لابن الأثير: (2/104) ، «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (1/246)، «الإصابة» لابن حجر: (1/418).

٥- قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في «الفتح» (13/381): «قال عياض: ذات الشيء نفسه وحقيقته، وقد استعمل أهل الكلام الذات بالألف واللام، وغلطهم أكثر النحاة، وجوزه بعضهم؛ لأنها ترد بمعنى النفس وحقيقة الشيء، وجاء في الشعر لكنه شاذ، واستعمال البخاري لها دال على ما تقدم من أنَّ المراد بها نفس الشيء على طريقة المتكلِّمين في حقِّ الله تعالى، ففرق بين النعوت والذات».

قلتُ: وإضافة لفظة «الذات» إلى الله تعالى يصحُّ إذا كان بمعنى نفس الموصوف بصفات الكمال التي لا نقص فيها وحقيقته، لا أن «الذات» صفة له ولا ذاتًا مجرَّدة عن الصفات، ولا صفات مجرَّدة عن الذات، إذ لا يمكن وجود الذات إلاَّ بما به تصير ذاتًا من الصفات، ولا يمكن وجود الصفات إلاَّ بما به تصير صفات من الذات. [انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية: (5/330، 338)، (6/142، 206)].

٦- «أوصال شِلو ممزع» قال ابن حجر -رحمه الله- في «الفتح» (7/384): «الأوصال جمع وصل: وهو العضو، والشلو بكسر المعجمة: الجسد، وقد يطلق على العضو، ولكن المراد به هنا الجسد، والممزع بالزاي ثمَّ المهملة: المقطع، ومعنى الكلام أعضاء جسد يقطع».

٧- أخرجه البخاري في «الجهاد» (6/165) باب هل يستأسر الرجل؟ ومن لم يستأسر، ومن ركع ركعتين عند القتل، وفي «المغازي» (7/308) باب فضل من يشهد بدرًا (7/378) باب غزوة الرجيع ورعل وذكوان، وفي «التوحيد» (13/381) باب ما يذكر في الذات والنعوت وأسامي الله تعالى، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

٨- آية (110) من سورة الإسراء.

٩- آية (180) من سورة الأعراف.

استدل المصنف بالآيتين أنَّ أسماء الله الحسنى أعلام وأوصاف دالَّة على صفات كماله سبحانه، وأنَّ المنهج هو عين المنهج في الذات والصفات وهو عقيدة السلف في الإثبات والتنزيه، علمًا أنَّ الإيمان بالاسم عند أهل السُّنة والجماعة- لا يتم إلا بأركان ثلاثة:

- الركن الأول: الإيمان بالاسم، يتضمَّن: إثبات الاسم حقيقة أوَّلاً، فأسماء الله وصفاته تطلق على الله حقيقة لا مجازًا خلافًا للمتكلِّمين، قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (5/196): «وقد اتفق أهل الإثبات على أنَّ الله حي حقيقة، عليم حقيقة، قدير حقيقة، سميع حقيقة، بصير

حقيقة»، وتنزيه الله تعالى عن مماثلة المخلوقين ثانيًا، وذلك بالاعتصام بالقاعدة العامة في الصفات التي ذكرها المصنف رحمه الله– إثباتًا ونفيًا، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: 65]، فالأسماء تتفق وتتماثل ولا يعني تماثلها تماثل المسميات، وإنما تختلف باختلاف الإضافة والتخصيص، فما أضيف إلى الله فلا يدخل في معناه المخلوق، بل هو خاصٌّ بالله تعالى، وما أُضيف إلى المخلوق فلا يدخل في معناه الخالق، بل هو خاصٌّ بالمخلوق، فالقدر الذي تتفق فيه الأسماء هو عند الإطلاق فقط ولا يعني اتفاق المسميات عند الإضافة والتخصيص، والإيمان بأنَّ أسماء الله حسنى ثالثًا، وأنها متضمَّنة لصفات بالغة في الحسن وغاية في الكمال، لا نقص فيها بوجه من الوجوه لا احتمالاً ولا تقديرًا، ويكون الحسن في أسماء الله تعالى إمَّا باعتبار كلِّ اسمٍ على انفراده، أو باعتبار ضمه إلى غيره، فيجمع في الاسم إذا ضم إلى غيره حسنًا على حسن وكمالاً فوق كمال، لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: 180].

– الركن الثاني: الإيمان بما دلَّ عليه الاسم من معنى، ويتضمن:

– أولا: الإيمان بأنَّ لكل اسمٍ من أسمائه الحسنى له من جهة اللفظ معنى معلوم يخصه غير الاسم الآخر، وهو غير معلوم من جهة الحقيقة والكيفية بإجماع السلف. [انظر: «ذم التأويل» لابن قدامة: (27)]، أي: قطع الطمع عن إدراك الحقيقة والكيفية، لقوله تعالى: ﴿وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: 110]، والمعلوم أنَّ السلف يفوضون علم الحقائق والكيفيات في الصفات إلى الله تعالى، مع إثبات اللفظ والمعنى لله تعالى.

– ثانيًا: الإيمان بأنَّ أسماء الله تعالى أعلام باعتبار دلالتها على الذات، وليس معنى الاسم هو الذات فقط، وهي أوصاف باعتبار ما دلَّت عليه من المعاني، فالأسماء مترادفة من حيث الذات فتتفق جميعًا في دلالتها على مسمًّى واحد وهو ذات الله المقدسة، وهي متباينة من جهة الصفات لدلالة كلٍّ واحدٍ منها على معناه الخاصّ، فمعنى الخالق غير معنى الرزاق، والرحيم غير العزيز، والعزيز غير الحكيم، والحكيم غير الغفور، وهي دالة جميعًا على صفات الكمال المطلق الذي لا يعتريه نقص ولا عيب بأي وجه من الوجوه، لذلك كانت أسماء الله حسنى، أي: بالغة في الحسن إلى غاية، لا حسنة، والله سبحانه موصوفٌ بصفات الكمال المطلق، فلو تجرَّدت الأسماء الحسنى عن المعاني والأوصاف لكانت أعلامًا محضة جامدة لا تدلُّ على معنى، ولانْتَفَى الفرق بين اسم وآخر، ولما عيب على أهل الشرك إقرارهم ببعض الأسماء كالخالق والرزاق وإنكارهم اسم الرحمن، علمًا أنَّ نفي أسماء الله الحسنى وتجريدها عن معانيها من أعظم الإلحاد فيها، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الأَسْمَاء الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُواْ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَآئِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: 180].

– الركن الثالث: الإيمان بالآثار المترتبة على الاسم ذي وصف متعدٍّ، أمَّا الاسم الدالُّ على وصفٍ لازم غير متعدٍّ فلا علاقة له إلاَّ بالركنين السابقين مثل اسم «الحي» فيتضمن صفة الحياة وهو وصف لازم لا يتعدَّى إلى الغير، لذلك ليس له أثر.

والمراد بالآثار هو الحكم والمقتضى، فإنَّ ظهور الأحكام وآثار الاسم الدال على وصف مُتعَدٍّ لا بُدَّ منه، إذ هو من مقتضى الكمال المقدس والملك التام، فاسم «الرحمن» و«الرحيم» مشتقَّان من صفة الرحمة، وتتعلَّق بهما الآثار، و«الرحمن» أشد مبالغة من «الرحيم»، فـ «الرحمن»: ذو الرحمة الواسعة التي شملت الخلق في أرزاقهم وأسباب معايشهم ومصالحهم وعمَّت المؤمن والكافر والصالح والطالح، وأمَّا «الرحيم» فخاصٌّ بالمؤمنين لقوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: 43]، فأهل التقوى من عباده المتبعين لأنبيائه ورسله لهم الرحمة المطلقة ومن عداهم فلهم نصيب منها، قال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: 156]، وقد بيَّن ابن القيم –رحمه الله– أنَّ ظهور آثار الرحمة من أعظم الأدلة على كمال الموصوف حيث قال: «إنَّ ظهور آثار هذه الصفة في الوجود كظهور أثر صفة الربوبية والملك والقدرة، فإنَّ ما لله على خلقه من الإحسان والإنعام شاهد برحمة تامَّة وسعت كلَّ شيءٍ كما أنَّ الموجودات كلَّها شاهدة له بالربوبية التامة الكاملة، وما في العالم من آثار التدبير والتصريف الإلهي شاهد بملكه سبحانه، فجعلُ صفة الرحمة واسم الرحمة مجازًا كجعل صفة الملك والربوبية مجازًا، ولا فرق بينهما في شرع ولا عقل ولا لغة.

وإذا أردت أن تعرف بطلان هذا القول، فانظر إلى ما في الوجود من آثار رحمته الخاصة والعامة، فبرحمته أرسل إلينا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وأنزل علينا كتابه، وعلمنا من الجهالة، وهدانا من الضلالة، وبصَّرنا من العمى، وأرشدنا من الغي، وبرحمته عرفنا من أسمائه وصفاته وأفعاله ما عرفنا به أنه ربنا ومولانا... وبرحمته وضع رحمته بين عباده ليتراحموا بها، وكذالك بين سائر الحيوان.

فهذا التراحم الذي بينهم بعض آثار الرحمة التي هي صفته ونعمته، واشتق لنفسه اسم «الرحمن الرحيم». [«مختصر الصواعق المرسلة» للموصلي: (2/316)].

١٠- آية: (2، 3، 4، 5) من سورة الأعلى.

١١- آية: (107) من سورة هود، آية: (16) من سورة البروج.

١٢- آية: (73، 74) من سورة النحل.

١٣- آية: (169) من سورة البقرة.

١٤- آية: (11) من سورة الشورى.

والمصنِّف رحمه الله استدلَّ بهذه الآيات على صفات الله سبحانه بعدما استدلَّ بالمنصوص على الذات والأسماء، وأنها من حيث تعلُّقُها بذات الله تعالى صفات ذاتية وهي التي لم يزل ولا يزال متصفًا بها، كالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر، وصفات فعلية وتسمَّى بالصفات الاختيارية وهي صفات متعلقة بمشيئة الله وقدرته، إن شاء فعلها وإن لم يشأ لم يفعلها، لقوله تعالى: ﴿وَيَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: 27]، وقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: 107، البروج: 16]، وأفعاله سبحانه لا منتهى لها ولا حصر، كالخلق والإعطاء والإنبات والإخراج، والإنعام، والأمر والنهي وغيرها.

فالصفات الفعلية من حيث قيامها بالذات تسمَّى صفات ذات، ومن حيث تعلقها بما ينشأ عنها من الأقوال والأفعال تسمَّى صفات أفعال، فمثلاً: صفة الكلام، فإنها صفة ذات وصفة فعل، فمن حيث قيامها بالذات لكونها متكلمة أزلاً وأبدًا فهي صفة ذات، ومن حيث تعلقها بالمشيئة والإرادة فهي صفة فعل، ومرجع معاني الصفات الذاتية والفعلية إلى اسمي «الحي» و«القيوم»، فترجع لـ «الحي» صفات الذات ولـ «القيوم» صفات الفعل.

هذا، وجدير بالتنبيه أنَّ ما يطلق على الله تعالى على سبيل الإخبار عنه تعالى جائز إذا كان اللفظ دالاً على معنى حسن أو على أقل تقدير لا يدل على ذمٍّ أصلاً، كالألفاظ العامة التي يقصد بالإخبار بها أنَّ الله تعالى ذو حقيقة موجودة في الخارج، كأن يقول مخبرًا: الله تعالى ذات، وشيء، وموجود، أو كالألفاظ الخاصة بالله تعالى لا تطلق على غيره، ولم يرد في الكتاب والسُّنة التسمية أو الوصف بها إلاَّ أنها تدلُّ على معنى معين لا عموم فيه ولا إطلاق لا يليق إلاَّ بالله تعالى، والمخلوق لا يتصف بها لقصوره عن الاتصاف بمعانيها، مثل: القديم، القائم بنفسه، واجب الوجود، أزلي سرمدي، ونحو ذلك، فهذه وغيرها يجوز إطلاقها على الله تعالى من باب الإخبار عنه دون الوصف والتسمية، وما يطلق عليه من باب الإخبار لا يجب أن يكون توقيفيًّا، قال ابن القيم رحمه الله في «بدائع الفوائد» (1/161): «إن ما يدخل في باب الإخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل في باب أسمائه وصفاته كالشيء والموجود والقائم بنفسه فإنه يخبر به عنه ولا يدخل في أسمائه الحسنى وصفاته العليا».

المصدر: http://www.ferkous.com/rep/I23.php

العقائد الإسلامية
من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية
للشيخ عبد الحميد بن باديس (ت: ١٣٥٩هـ)
بتحقيق وتعليق د: أبي عبد المعزّ محمّد علي فركوس - حفظه الله -

«التصفيف العشرون»

عقيدة الإثبات والتنزيه 002

التَّاسِعُ وَالثَّلاَثُونَ:

وَلاَ تُحيطُ العُقُولُ بذَاته وَلاَ بصفَاته وَلاَ بأَسْمَائه(١)، لقَوْله تَعَالَى: ﴿وَلاَ يُحيطُونَ بشَيْءٍ منْ علْمه إلاَّ بمَا شَاءَ﴾(٢)، وَلقَوْله صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَآله وَسَلَّمَ: «لاَ أُحْصي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسكَ»(٣)، وَلقَوْله صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَآله وَسَلَّمَ في دُعَاء الكَرْب: «اللَّهُمَّ إنِّي عَبْدُكَ ابْنُ عَبْدكَ ابْنُ أَمَتكَ، نَاصيَتي بيَدكَ، مَاضٍ فيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فيَّ قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ بكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ به نَفْسَكَ أَوْ أَنْزَلْتَهُ في كتَابكَ أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا منْ خَلْقكَ، أَو اسْتَأْثَرْتَ به في علْم الغَيْب عنْدَكَ أَنْ تَجْعَلَ القُرْآنَ رَبيعَ قَلْبي، وَنُورَ صَدْري، وَجَلاَءَ حُزْني وَذَهَابَ هَمِّي وَغَمِّي»(٤).

١- أراد المصنِّف أن يُبيِّنَ أنَّ العقل يعجز عن الإحاطة بذات الله تعالى وأسمائه وصفاته لكمال عظمته وجلاله، قال ابن القيم-رحمه الله- في «مدارج السالكين» (3/337): «فإنَّ الله سبحانه لا يحاط به علمًا، ولا معرفة ولا رؤية، فهو أكبر من ذلك وأجلّ وأعظم، قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلاَ يُحيطُونَ به علْمًا﴾ [طه: 110]».

ومن المعلوم أنَّ السلف أطلقوا «الحدَّ» ليس من باب الصفات، وإنما هو من باب الإخبار، واستعملوه في النفي والإثبات، ولا منازعة بين أهل السُّنَّة في أنَّ الله تعالى غير مُدْرَكٍ بالإحاطة، والخلق عاجزون عن الإحاطة به، ولا أن يحدوا الخالق عزَّ وجلَّ أو يقدِّروه أو يبلغوا صفتَه، فاستعمال نفي «الحد» بهذا المعنى حقٌّ لا نزاع فيه بين أهل السُّنَّة؛ لأنه نفي إحاطة علم البشر به أن يحدوه أو يصفوه على ما هو عليه إلاَّ بما أخبر عن نفسه، فالله عز وعلا يتعالى عن الحدود والغايات، وعقول الخلق قاصرة وعاجزة عن الإحاطة بصفاته سبحانه، قال ابن تيمية -رحمه الله- في «نقض تأسيس الجهمية» (2/162): «والمحفوظ عن السلف والأئمة إثبات حدٍّ لله في نفسه، وقد بيَّنوا مع ذلك أنَّ العباد لا يحدُّونه ولا يدركونه، ولهذا لم يتناف كلامهم في ذلك كما يظنه بعض الناس، فإنهم نَفَوْا أن يَحُدَّ أحدٌ الله».

كما استعمل السلف «الحدَّ» في إثبات علوِّ الله تعالى على خلقه واستوائه على عرشه وتمييزه وانفصاله عن خلقه، وعدم اختلاطه بهم أو حلوله فيهم، وإثبات «الحدّ» بهذا المعنى حقٌّ، والسلف يقولون: بأنه حدٌّ لا يعلمه إلاَّ الله تعالى، وقد جاء إثبات «الحد» منهم ردًّا على الجهمية الذين زعموا أنَّ الخالق في كلِّ مكان، وأنه غير مباين لخلقه وغير متميِّزٍ عنهم، أي: ليس له حد، وما لا حد له لا يباين المخلوقات ولا يكون فوق العالَم، ولذلك أثبت السلف «الحد» لما في معنى «الحد» من إثبات علو الله على خلقه، واستوائه على عرشه ومباينته لخلقه، قال ابن أبي العز -رحمه الله- في «شرح العقيدة الطحاوية» (240): «ومن المعلوم أنَّ الحد يقال على ما ينفصل به الشيء ويتميَّز به عن غيره، والله تعالى غير حالٍّ في خلقه ولا قائمٍ، بل هو القيوم القائم بنفسه والمقيم لما سواه، فالحدُّ بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلاً، فإنه ليس وراء نفيه إلاَّ نفي وجود الرب ونفي حقيقته، وأمَّا الحدُّ بمعنى العلم والقول وهو أن يحدّ العباد فهذا منتف بلا منازعة بين أهل السنة».

٢- جزء من آية 255 من سورة البقرة.

٣- جزء من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «فقدت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلةً من الفراش، فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول: «اللَّهُمَّ إنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لاَ أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»».

والحديث أخرجه مسلم في «الصلاة» (4/203) باب ما يقال في الركوع والسجود، وأبو داود في «الصلاة» (1/547) باب الدعاء في الركوع والسجود، والترمذي في «الدعوات» (5/524) باب (76)، والنسائي في «الطهارة» (1/102) باب ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة، وابن ماجه في «الدعاء» (2/1262) باب ما تعوَّذ منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأخرجه أصحاب السنن أيضًا من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

قال السيوطي –رحمه الله– في «شرح سنن النسائي» (1/103): «وهذا بيانٌ لكمال عجز البشر عن أداء حقوق الرب تعالى».

٤– أخرجه أحمد في «مسنده» (1/452)، وابن حبان في «صحيحه» في «الرقائق» (3/253) باب الأدعية، والحاكم في «مستدركه» (1/509) في الدعاء والتكبير والتهليل، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

والحديث صحَّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (1/2/176) برقم (198)، وقال: «وجملة القول أنَّ الحديث صحيح من رواية ابن مسعود وحده، فكيف إذا انضمَّ إليه حديث أبي موسى رضي الله عنهما، وقد صحَّحه شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم».

هذا، والمصنف –رحمه الله– حيث استدلَّ بالآية والحديثين على عجز الخلق عن الإحاطة بذاته وأسمائه وصفاته، فإنه لا يلزم من عدم الإحاطة عدمُ رؤية المؤمنين له يوم القيامة، ولا من عدم الإحاطة عدمُ العلم، ولا من نفي إحصاء الثناء عدم الثناء، ولا من نفي العلم بأسماء الله الحسنى التي استأثر بها في علم الغيب عنده نفي العلم بأسمائه الحسنى التي سمّى الله بها نفسَه فيما أنزله الله في كتابه أو علَّمه أحدًا من خلقه، ذلك لأنَّ الإنسان محدود في علمه وقدرته، وليس من الله شيء محدود، والمحدود لا يحيط بغير المحدود، قال تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [الإسراء: 85]، وقال تعالى: ﴿وَلاَ يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: 110].

المصدر : http://www.sahab.net/forums/index.php?showtopic=118845

العقائد الإسلامية
من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية
للشيخ عبد الحميد بن باديس (ت: ١٣٥٩هـ)
بتحقيق وتعليق د: أبي عبد المعزّ محمّد علي فركوس – حفظه الله –

«التصفيف الحادي والعشرون»

عقيدة الإثبات والتنزيه 003

–تابع–

الأَرْبَعُونَ:

فَمِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى: الْحَيَاةُ(١)، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾(٢)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾(٣)، ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لاَ يَمُوتُ﴾(٤).

١- الحياة صفة ذاتية لله عز وجل ثابتة بالآيات القرآنية التي استدل بها المصنف – رحمه الله – وبالسنة الصحيحة كما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول: «اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْكَ أَنَبْتُ وَبِكَ خَاصَمْتُ، أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ أَنْ تُضِلَّنِي، أَنْتَ الْحَيُّ الَّذِي لاَ يَمُوتُ، وَالْجِنُّ وَالإِنْسُ يَمُوتُونَ» [أخرجه البخاري في «التوحيد» (13/368)، باب قول الله تعالى: ﴿وهو العزيز الحكيم﴾، ومسلم في «الذكر والدعاء والتوبة» (17/38)، باب الأدعية]، وحديث أسماء بن يزيد رضي الله عنهما قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «اسْمُ اللهِ الأَعْظَمُ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ وَفَاتِحَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿الم، اللهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الحَيُّ الْقَيُّومُ﴾» [أخرجه أبو داود في «الصلاة» (2/168)، باب الدعاء، والترمذي في «الدعوات» (5/517)، باب (65)، وابن ماجه في «الدعاء» (2/1267)، باب اسم الله الأعظم، والحديث حسن بشواهده، انظر: «صحيح أبي داود» للألباني: (1/410)]، وحديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا كربه أمر قال: «يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ» [أخرجه الترمذي في «الدعوات» (5/539)، باب (92)، والحديث حسّنه الألباني في «صحيح الترمذي» (3/447)]».

والحي الباقي الذي لا سبيل للفناء عليه، وهو اسم من أسماء الله الحسنى، ويتضمن هذا الاسم جميع معاني كمال الحياة من السمع والبصر والكلام والعلم والقدرة والإرادة وغيرها من الصفات الذاتية، ويستلزم إثبات كمال الحياة إثبات كل كمال يضادّ نفي كمال الحياة كالمرض والموت والفناء، قال الهراس – رحمه الله – في شرحه لـ «النونية» (2/103): «ومعنى الحي: الموصوف بالحياة الكاملة الأبدية التي لا يلحقها موت ولا فناء، لأنها ذاتية له سبحانه، وكما أن قيوميته مستلزمة لسائر صفات الكمال الفعلية فكذلك حياته مستلزمة لسائر صفات الكمال الذاتية من العلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والعزة والكبرياء والعظمة ونحوها».

قال ابن أبي العز في «شرح العقيدة الطحاوية» (124 –125): «فالحي بحياة باقية لا يشبه الحي بحياة فانية ... فإن الحياة مستلزمة لجميع صفات الكمال فلا يتخلف عنها صفة منها إلا لضعف الحياة، فإذا كانت حياته أكمل حياة وأتمها استلزم إثباتُها إثباتَ كل كمال يضادّ نفيُه كمالَ الحياة» [بتصرف].

وفي هذا المقام يجدر التنبيه إلى أمرين متعلقين بهذا الموضوع:

– الأول: منع التعبير عن حياة الله بأنها روح الله كما تعتقده النصارى ومن تبعهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء: 171]، فإنه لا يُعْرَفُ مثل هذا التعبير عن الأنبياء والمرسلين، قال ابن تيمية – رحمه الله – في «الجواب الصحيح» (4/50): «لم يعبّر أحد من الأنبياء عن حياة الله بأنها روح الله، فمن حمل كلام أحد من الأنبياء بلفظ الروح أنه يراد به حياة الله فقد كذب».

– الثاني: جواز استعمال لفظ «العَمْر» على بقاء الله وحياته، ويدل على جوا استعماله ما ثبت في حديث الإفك أن سعد بن معاذ رضي الله عنه قال: «يَا رَسُولَ اللهِ! أَنَا أعذرُك منْهُ، إِنْ كَانَ مِنَ الأَوْسِ ضَرَبْتُ عُنُقَهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ إِخْوَانِنَا مِنَ الْخَزْرَجِ أَمَرْتَنَا فَفَعَلْنَا فِيهِ أَمْرَكَ»، فقال سعد بن عبادة رضي الله عنه: «كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللهِ لاَ تَقْتُلُهُ»، فقام أُسَيدُ بنُ حُضَير رضي الله عنه فقال: «كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللهِ لَنَقْتُلَنَّهُ...» [بتصرف]، [أخرجه البخاري في «التفسير» (8/452)، باب ﴿وَلَوْلاَ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ﴾ من حديث عائشة رضي الله عنها]، قال البيهقي في «الاعتقاد» (37) في الحديث السابق: «فحلف كل واحد منهما بحياة الله وبقائه، والنبي صلى الله عليه وسلم يسمع»، علمًا أنَّ لفظة «العَمْر» وإن دلَّت على الحياة والبقاء فاستعمالها مفتوحة إنما يكون في القسم خاصّة، قال ابن حجر –رحمه الله – في «فتح الباري» (8/472): «العَمر بفتح السين المهملة هو البقاء، وهو العُمر بضمها، لكن لا يستعمل في القسم إلا بالفتح».

٢– جزء آية 55 من سورة البقرة وجزء آية 2 من سورة آل عمران.

٣– جزء آية 111 من سورة طه.

وفي آية الكرسي وفاتحة آل عمران وآية طه اقتران اسم «الحي» باسم «القيوم» لكونهما متضمنين لصفات الكمال أعظم تضمن، فالصفات الذاتية تعود إلى اسمه «الحي»، والصفات الفعلية ترجع إلى اسمه «القيوم»، لذلك ذهب بعض أهل العلم إلى أن اسم الله الأعظم هو «الحي القيوم» ومنهم الإمام ابن القيم – رحمه الله – حيث أفصح عنه في «القصيدة النونية» (33) بقوله:

اِسْمُ الإِلَهِ الأَعْظَمُ اشْتَمَلاَ عَلَى اسْـــــمِ «الْحَيِّ» وَ«الْقَيُّومِ» مُقْتَرِنَانِ

وقال –رحمه الله– في «الصواعق المرسلة» (3/911): «وكان اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين: آية الكرسي، وفاتحة آل عمران، لاشتمالهما على صفة الحياة المصحِّحة لجميع الصفات، وصفة القيومية المتضمنة لجميع الأفعال، ولهذا كانت سيدة آي القرآن وأفضلها، ولهذا كانت سورة الإخلاص تعدل ثلث القرآن لأنها أخلصت الأخبار عن الرب تعالى وصفاته دون خلقه وأحكامه وثوابه وعقابه ...».

وقال ابن أبي العز الحنفي – رحمه الله – في «شرح العقيدة الطحاوية» (124): «واعلم أن هذين الاسمين – أعني «الحي القيوم» – مذكوران في القرآن معا في ثلاث سور، وهما من أعظم أسماء الله الحسنى، حتى قيل: «إنهما الاسم الأعظم»، فإنهما يتضمنان إثباتَ صفاتِ الكمال أكملَ تضمُّنٍ وأصدقَه، ويدل القيوم على معنى الأزلية والأبدية ما لا يدل عليه لفظ القديم، ويدل أيضا على كونه موجودا بنفسه وهو معنى كونه واجبَ الوجودِ، والقيوم أبلغ من القيَّام، لأن الواو أقوى من الألف، ويفيد قيامه بنفسه باتفاق المفسرين وأهل اللغة ... واقترانه بالحي يستلزم سائر صفات الكمال، ويدل على بقائها ودوامها وانتفاء النقص والعدم عنها أزلاً وأبدًا».

٤– جزء من آية 58 من سورة الفرقان.

وقد أثبت الله تعالى في هذه الآية أصل جميع الصفات وهو صفة الحياة، ولذلك يرى ابن تيمية – رحمه الله – أن الاسم الأعظم يتجلّى في اسمِ «الحي» فقال – رحمه الله – في «مجموع الفتاوى» (18/311): «فالحي نفسه مستلزم لجميع الصفات، وهو أصلها، ولهذا كان أعظم آية في القرآن: ﴿اللهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾، وهو الاسم الأعظم، لأنه ما من حي إلا وهو شاعر مريد، فاستلزم جميعَ الصفات، فلو اكْتَفَى في الصفات بالتلازم لاكْتَفَى بالحي، وهذا ينفع في الدلالة والوجود».

وفي الآية نفسها نفى الله عز وجل عن نفسه الموت، وهو صفة نقص كالنوم والسِّنَة والنسيان والعجز والتعب والفناء والظلم وغيرها من الصفات السلبية التي تأتي غالبا في الكتاب والسنة مسبوقة بأداة نفي مثل: «ليس» و«ما» و«لم» و«لا»، وما نفاه الله عن نفسه أو نفاه عنه رسوله صلى الله عليه وآله وسلم من الصفات فالواجب إثبات ضدها من الكمال.

المصدر : http://www.ferkous.com/rep/I25.php

العقائد الإسلامية
من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية
للشيخ عبد الحميد بن باديس (ت: ١٣٥٩هـ)
بتحقيق وتعليق د: أبي عبد المعزّ محمّد علي فركوس - حفظه الله -

«التصفيف الثاني والعشرون»

عقيدة الإثبات والتنزيه 004

-تابع-

الحَادِي وَالأَرْبَعُونَ:

وَمِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى: القُدْرَةُ عَلَى إِيجَادِ كُلِّ مُمْكِنٍ وَإِعْدَامِهِ(١) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾(٢)، ﴿وَكَانَ اللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْتَدِرًا﴾(٣)، ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾(٤).

١-القدرة صفة ذاتية ثابتة لله عزَّوجلَّ وصف نفسه بأنه قادر على كلِّ شيء أراده، لا يعترضه عجز ولا نصب ولا فتور، ومن أسمائه سبحانه وتعالى: «القادر» و«القدير» و«المقتدر»، وكلها تضمنت صفة القدرة الظاهرة، إذ لا يظهر الفعل اختيارا إلا من قادر غير عاجز، وآثار قدرة الله تعالى في إيجاد الموجودات وخلقها وتدبيرها وإحكامها وإعدامها ما لا يحصى ولا يُعَدُّ، فجميعُ المخلوقاتِ: متقدِّمُها ومتأخِّرُها، وصغيرها وكبيرها، كلُّها أثر من آثار خلقه وقدرته، وأنه لا يستعصي عليه مخلوق، فإنه سبحانه إذا أراد خلقه بقدرته يكون في الحال من غير تمانع، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: 82].

هذا، وقد اكتفى المصنف – رحمه الله – بالاستدلال على صفة القدرة بالآيات القرآنية، وقد دلّت الأحاديث النبويّة – أيضًا – على هذه الصفة، فمن ذلك: حديث عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه مرفوعا: «أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأُحَاذِرُ» [رواه مسلم في «السلام» (14/189)، باب وَضْعِ يدِه مَوْضِعَ الألم مع الدعاء]، وحديث أبي مسعود البدري رضي الله عنه لما ضرب غلامه، قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ أَنَّ اللهَ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَى هَذَا الغُلاَمِ» [رواه مسلم في «الأيمان» (11/128) باب صحبة المماليك]، كما أن المصنّف تعرّض من خلال الآيات القرآنية المذكورة إلى اسمين: «القدير» و«المقتدر» ويدلّ على اسم «القادر» قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: 65]، وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [القيامة: 40]، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [يس: 81].

وقد يكون القادر بمعنى المقدّر للشيء من التقدير لا من القدرة مثل قوله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ [المرسلات: 23]، أي: «نعم المقدّرون» [تفسير القرطبي: (19/160)، «فتح القدير» للشوكاني: (5/357)].

ومن جهة ثانية، فإن عبارة المصنف –رحمه الله– تثبت أن لله قدرةً على إيجاد كل ممكن وإعدامِ كل ممكن، ولم تتعرّض عبارتُه لقدرته سبحانه على الممتنعات، لكن الآيات التي ساقها للاستدلال تفصح عن مراده بدخول الممكنات والممتنعات في قدرة الله تعالى، لأنّ الله عز وجل متصف بكمال القدرة، لا يمتنع عليه شيء سواء من الممكنات أو الممتنعات، ولا يحتجز عنه شيء بأي صفة كانت المَنَعَة والقوة.

٢- جزء من آية 20 من سورة البقرة وغيرها.

قال الخطابي –رحمه الله– في «شأن الدعاء» (85–86): ﴿فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: 87] أي لن نُقَدِّرَ عليه الخطيئة أو العقوبة، إذ لا يجوز على نبي الله أن يظنَّ عدم قدرة الله –جل وعز– عليه في حال من الأحوال.

قلت: ولعل الأولى حمل معنى ﴿لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ على التضييق، أي ظن أن لن نُضَيِّقَ عليه كما في قوله تعالى: ﴿اللهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد: 26]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾ [الطلاق: 7] وقوله تعالى: ﴿فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ﴾ [الفجر: 16] [انظر: «تفسير القرطبي»: (11/331)، «فتح القدير» للشوكاني: (3/421، 5/438)، و«أضواء البيان» للشنقيطي: (4/745–746)].

٣- جزء من آية 45 من سورة الكهف.

قال الخطابي في شرح اسم «المقتدر» في «شأن الدعاء» (86): «هو التامُّ القدرةِ، الذي لا يمتنع عليه شيء ولا يحتجز عنه بمَنَعَةٍ وقوة، ووزنه «مفتعل» من القدرة إلا أن الاقتدار أبلغ وأعم، لأنه يقتضي الإطلاق، والقدرة قد يدخلها نوع من التضمين بالمقدور عليه، قال الله سبحانه: ﴿عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ﴾ [القمر: 55] أي قادر على ما يشاء».

٤- جزء من الآية 44 من سورة فاطر.

المصدر : http://www.ferkous.com/rep/I26.php

العقائد الإسلامية
من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية
للشيخ عبد الحميد بن باديس (ت: ١٣٥٩هـ)
بتحقيق وتعليق د: أبي عبد المعزّ محمّد علي فركوس - حفظه الله -

«التصفيف الثالث والعشرون»

عقيدة الإثبات والتنزيه 005

-تابع-

الثَّاني وَالأَرْبَعُونَ:

وَمِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى: الإِرَادَةُ وَالمَشِيئَةُ المُطْلَقَةُ(٥) فِي جَمِيعِ المُمْكِنَاتِ فَيُخَصِّصُ مَا شَاءَ بِمَا شَاءَ(٦)

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾(٧)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللهُ﴾(٨).

٥- ذكر الجرجاني في «التعريفات» (216) أن المشيئة أعمُّ من الإرادة، وبيّن هذا العموم من جهة الاصطلاح أن مشيئة الله هي عبارة عن تجلّي الذات والعناية السابقة لإيجاد المعدوم أو إعدام الموجود.

بينما إرادته سبحانه إنما هي عبارة عن تجلّيه لإيجاد المعدوم، ثم قال: «ومن تتبّع مواضع استعمالات المشيئة والإرادة يعلم ذلك».

قلت: والأولى القول بترادفهما لأن قَصْرَ الإرادة على إيجاد المعدوم دون إعدام الموجود يعكّر على هذا الضابط في الفرق بين المشيئة والإرادة وورودُ استعمال الإرادة في موضع إعدام الموجود أيضا، ويدلُّ على هذا الاستعمال قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: 16].

وكذلك بحسب اللغة فإنه يُسْتَعْمَلُ كل واحد منهما مقام الآخر.

٦- المشيئة والإرادة صفتان ذاتيَّتان ثابتتان، فالله سبحانه وتعالى لم يزل متصفا بهما، فهو إذا شاء شيئا قدّره، وأراد وجوده في وقته الذي قدّره، فالأول عزم والثاني قصد، فنوعُ الإرادة قديم، وإرادةُ الشيء المعيَّن فإنه يريده في وقته. [انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية: (16/303)].

والله سبحانه وتعالى وصف نفسه بالمشيئة في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ﴾ [آل عمران: 26]، ووصف نفسه بالإرادة في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلاَمِ، وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: 125]. وإذا كان العبد متّصفا بهما أيضا فالمعلوم أن ما أثبته الله لنفسه في كتابه أو أثبته له رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وجب إثباتُه واعتقادُ حقيقته من غير تشبيه شيء من صفات الله تعالى بصفات المربوبين المخلوقين ولا تكييف له ولا تمثيل، ولا تحريف ولا تبديل ولا تغيير بزيادة عليه أو إزالةِ لفظ عما تعرفه العرب وتصرفِه عنه، والإمساكُ عما سوى ذلك كما تقدم.

هذا والإرادة الإلهية تسبق وجود المراد، وتتقدم على وقت قطع الأعذار والعذاب، لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: 16].

وإرادة الله سبحانه تتنوّع باعتبار تعلُّقها بالمراد ووقوعه إلى نوعين:

النوع الأول: الإرادة الكونيّة القدريّة: وهي المشيئة المطلقة الشاملة لجميع الحوادث والمتعلقة بما يريد الله أن يفعل بنفسه، وهي مستلزمة لوقوع المراد التي يقال فيها: «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن»، ومن أدلتها ما استدل به المصنف – رحمه الله – ومنها قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلاَمِ، وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: 125]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: 253]، وقوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ﴾ [القصص: 5]، وقوله تعالى: ﴿وَلاَ يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: 34]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [المائدة: 41].

النوع الثاني: الإرادة الشرعيّة الدينيّة: وهي متعلّقة بالأمر الذي أراده الله من عبده أن يفعله، وهي متضمنة للمحبة والرضا ولا تستلزم وقوع المراد إلا إذا تعلقت بالإرادة الكونية القدرية، ومن أدلّتها قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185]، وقوله تعالى: ﴿وَاللهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيمًا، يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: 27–28]، وقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: 6].

[انظر: «مجموعة الرسائل الكبرى» لابن تيمية: (2/77)، «مجموع الفتاوى» لابن تيمية: (8/188)، «منهاج السنّة النبويّة»: (3/156، 157، 180)، «شفاء العليل» لابن القيم: (1/189)، «شرح العقيدة الطحاويّة» لابن أبي العز الحنفي: (116)، «شرح الكوكب المنير» للفتوحي: (1/321)، «إيثار الحق على الخلق» لابن الوزير: (228)].

وهذه الإرادة الإلهية من كونيّة قدريّة وشرعيّة دينيّة من حيث تعلُّقُها بالمراد من جهة، ومن حيث وقوعُه وعدمُ وقوعه من جهة أخرى قد تجتمع وقد تفترق، وقد توجد إحداهما دون الأخرى، لذلك كان التفصيل على أربع صور ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (8/189) بقوله:

«أحدها: ما تعلقت به الإرادتان، وهو ما وقع في الوجود من الأعمال الصالحة، فإن الله أراده إرادة دين وشرع فأمر به وأحبه ورضيه، وأراده إرادة كون فوقع ولولا ذلك لما كان.

والثاني: ما تعلقت به الإرادة الدينية فقط، وهو ما أمر الله به من الأعمال الصالحة فعصى ذلك الأمرَ الكفّارُ والفجّارُ، فتلك كلها إرادة دين وهو يحبها ويرضاها لو وقعت ولو لم تقع.

والثالث: ما تعلقت به الإرادة الكونية فقط، وهو ما قدّره وشاءه من الحوادث التي لم يأمر بها: كالمباحات والمعاصي، فإنه لم يأمر بها ولم يرضَها ولم يحبَّها، إذ هو لا يأمر بالفحشاء ولا يرضى لعباده الكفر، ولولا مشيئتُه وقدرتُه وخَلْقُه لها لما كانت ولما وُجِدَتْ، فإنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

والرابع: ما لم تتعلق به هذه الإرادة ولا هذه، فهذا ما لم يكن من أنواع المباحات والمعاصي، وإذا كان كذلك فمقتضى اللام في قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ فهذه الإرادة الدينية الشرعية، وهذه قد يقع مرادها وقد لا يقع، والمعنى: أن الغاية التي يحب لهم ويرضى لهم والتي أمروا بفعلها هي العبادة، فهو العمل الذي خلق العباد له: أي هو الذي يحصّل كمالَهم وصلاحهم الذي به يكونون مرضيّين محبوبين، فمن لم تحصل منه هذه الغاية كان عادما لما يُحَبُّ ويُرْضَى ويُرَادُ له الإرادة الدينية التي فيها سعادته ونجاته، وعادما لكماله وصلاحه العدم المستلزم فساده وعذابه».

وضابط الفرق بين الإرادتين: أن الإرادة الكونية القدرية قد يحبّها الله ويرضاها، وقد لا يحبّها ولا يرضاها، وهي لا تستلزم الأمر إلا أن تتعلّق بالإرادة الشرعية الدينية، فالله سبحانه أراد المعصية كونا ولا يرضاها ولا يحبّها ولا يأمر بها شرعا، وأراد الطاعة كونا ويرضاها ويحبّها ويأمر بها شرعا، فيأمر بما لم يشأ أن يخلقه كالطاعة في حق من لم يوفّقه إليها، أو يأمر بما شاء أن يخلقه كطاعة من وفّقه للطاعة.

أمَّمَّا الإرادة الشرعية الدينية فيحبها الله ويرضاها، وهي تستلزم الأمر، فكل ما أراد الله شرعا أمر به.

ومن جهة ثانية فإن الإرادة الكونية القدرية لا بد من وقوعها لأنها إرادة الخلق، أي أن الله تعالى يريد خلق ما يحدثه من أفعال العباد وغيرها، وأما الإرادة الشرعية الدينية فلا يلزم وقوعها، فقد تقع وقد لا تقع إلا أن تتعلّق بالإرادة الكونيّة القدريّة، ذلك لأن الإرادة الشرعية هي إرادة الأمر التي تقتضي محبة المراد ورضاه ومحبة أهله والرضا عنهم، وهي أن يريد الله بالمأمور فعل ما أمر به، فقد يفعله وقد لا يفعله إلا أن تتعلق به إرادة الخلق.

قال ابن القيم –رحمه الله– في «شفاء العليل» (2/768): «والصواب أن الأمر يستلزم الإرادة الدينية ولا يستلزم الإرادة الكونية، فإنه لا يأمر إلا بما يريده شرعًا وديننًا، وقد يأمر بما لا يريده كونا وقدرًا كإيمان من أمره ولم يوفّقه للإيمان، مراد له دينًا لا كونًا، لذلك أمر خليله بذبح ابنه ولم يرد كونًا وقدرًا، وأمر رسوله بخمسين صلاة ولم يرد ذلك كونًا وقدرًا، وبين هذين الأمرين وأمرِ من لم يؤمن بالإيمان فرق، فإن الله لم يحبَّ من إبراهيم نبيِّه ذبح ولده، وإنما أحب منه عزْمَه على الامتثال وتوطينَ نفسه عليه، وكذلك أمر محمَّمَّدًا صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء

بخمسين صلاة، وأما أمْرُ من علم أنه لا يؤمن بالإيمان فإنه سبحانه يحب من عباده أن يؤمنوا به وبرسله، ولكن اقتضت حكمته أن أعان بعضهم على فعل ما أمره به ووفّقه له، وخذل بعضهم فلم يُعِنْه ولم يوفّقْه، فلم تحصل مصلحة الأمر منهم، وحصلت من الأمر بالذبح».

وقال ابن أبي العز –رحمه الله– في «شرح العقيدة الطحاوية» (117): «والفرق ثابت بين إرادة المريد أن يفعل وبين إرادته من غيره أن يفعل، فإذا أراد الفاعل أن يفعل فعلا فهذه الإرادة معلَّقةٌ بفعله، وإذا أراد من غيره أن يفعل فعلا فهذه الإرادة لفعل الغير، وكلا النوعين معقول للناس، والأمر يستلزم الإرادة الثانية دون الأولى، فالله تعالى إذا أمر العباد بأمر فقد يريد إعانة المأمور على ما أُمِرَ به وقد لا يريد ذلك، وإن كان مريدا منه فعله».

ومن جهة ثالثة فإن الإرادة الكونيّة القدريّة قد تكون مقصودة لغيرها بينما الإرادة الشرعيّة الدينيّة فمقصودة لذاتها.

قال ابن أبي العز في «شرح العقيدة الطحاوية» (280–283) ما نصه: «المراد نوعان: مراد لنفسه ومراد لغيره:

فالمراد لنفسه مطلوب محبوب لذاته، وما فيه من الخير فهو مراد إرادة الغايات والمقاصد.

والمراد لغيره قد لا يكون مقصودا لما يريد، ولا فيه مصلحة له بالنظر إلى ذاته، وإن كان وسيلة إلى مقصوده ومراده، فهو مكروه له من حيث نفسُه وذاتُه، مراد له من حيث إفضاؤُه وإيصالُه إلى مراده، فيجتمع فيه الأمران: بغضُه وإرادتُه، ولا يتنافيان لاختلاف متعلّقهما، وهذا كالدواء الكريه إذا علم المتناوِل له أن فيه شفاءه، وقطْعِ العضو المتآكل إذا علم أن في قطعه بقاء جسده، وكقطع المسافة الشاقّة إذا علم أنها توصل إلى مراده ومحبوبه، فهو سبحانه يكره الشيء ولا ينافي ذلك إرادته لأجل غيره، فلو قُدِّرَ عدم الأسباب المكروهة لتعطلت حِكَمٌ كثيرة ولفاتت مصالح عديدة، ولو تعطّلت تلك الأسباب لما فيها من الشر لَتعطَّلَ الخير الذي هو أعظم من الشر الذي في تلك الأسباب، ومنها: حصول العبودية المتنوعة التي لولا خلقُ إبليسَ لما حصلت، فإن عبودية الجهاد من أحب أنواع العبودية إليه سبحانه، ولو كان الناس كلهم مؤمنين لتعطلت هذه العبودية وتوابعها من الموالاةِ لله سبحانه والمعاداة فيه، وعبوديةِ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعبوديةِ الصبر ومخالفة الهوى

وإيثارِ محاب الله تعالى، وعبوديةِ التوبة والاستغفار، وعبوديةِ الاستعاذة بالله أن يُجيرَه من عدوّه، ويعصِمَه من كيده وأذاه، إلى غير ذلك من الحِكَم التي تعجز العقول عن إدراكها» [بتصرف].

فالحاصل أن التقسيم بين الإرادتين الكونية القدرية والشرعية الدينية هو مذهب أهل السنة. ومنشأُ الضلال الذي وقعت فيه القدرية والجبرية في هذه المسألة يكمن في التسويةِ بين الإرادتين، وظنِّهم أن المشيئة والإرادة مستلزمة للمحبة والرضا.

فالقدرية أثبتوا الإرادة الشرعية وأنكروا الإرادة الكونية، وزعموا أن الله لا يحب الكفر والفسوق والعصيان، فلا يدخل تحت إرادة الله وتقديره، لأن الأمر – عندهم يستلزم الإرادة، فكل ما أمر به فقد أراده، والله تعالى لم يأمر بالكفر والفسوق والعصيان، فهو غير مريد لها، لأن الله لا يحبها ولا يرضاها.

أما الجبرية فأثبتوا الإرادة الكونية وأنكروا الإرادة الشرعية وزعموا أن الكفر والفسوق والعصيان مرادة له محبوبة له، وقد جبرهم عليها ولا خيار لهم في تركها، لأن الأمر –عندهم– لا يستلزم الإرادة، وإذا كان الله تعالى لم يأمر بالكفر والفسوق والعصيان إلا أنه أراد ذلك وقدَّره وشاءه.

فهدى الله أهل السنة لإثبات الحق الذي ضلّت فيه الطائفتان، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

هذا ويلاحظ على المصنف –رحمه الله– الملاحظات التالية:

أولاً : أنه مثّل للإرادة والمشيئة من القرآن العزيز فقط، ويمكن إيراد بعض الأحاديث الصحيحة لتُطَابِقَ عنوان مؤلَّفه: «العقائد الإسلامية من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية»، فمن ذلك:

– قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إِذَا أَرَادَ اللهُ بِقَوْمٍ عَذَابًا أَصَابَ العَذَابُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ ثُمَّ بُعِثُوا عَلَى أَعْمَالِهِمْ» [أخرجه مسلم في «الجنة وصفة نعيمها وأهلها» (16/210)، باب الأمر بحسن الظن بالله تعالى عند الموت من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما].

– قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إِذَا أَرَادَ اللهُ رَحْمَةَ أُمَّةٍ قَبَضَ نَبِيَّهَا قَبْلَهَا، وَإِذَا أَرَادَ هَلَكَةَ أُمَّةٍ عَذَّبَهَا وَنَبِيُّهَا حَيٌّ وَهُوَ يَنْظُرُ، فَأَقَرَّ عَيْنَهُ بِهَلَكَتِهَا» [أخرجه مسلم في «الفضائل» (15/52) باب إذا أراد الله رحمة أمة قبض نبيَّها قبلها، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه].

– قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ وَكَّلَ بِالرَّحِمِ مَلَكًا، فَيَقُولُ: «أَيْ رَبِّ نُطْفَةٌ، أَيْ رَبِّ عَلَقَةٌ، أَيْ رَبِّ مُضْغَةٌ»، فَإِذَا أَرَادَ اللهُ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقًا، قَالَ الْمَلَكُ: «أَيْ رَبِّ ذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟ شَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ؟ فَمَا الرِّزْقُ؟ فَمَا الأَجَلُ؟» فَيُكْتَبُ كَذَلِكَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ» [متفق عليه: أخرجه البخاري في «القدر» (11/477) باب 6595، ومسلم في «القدر» (16/195) باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه].

– قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «فَهُوَ فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ» [أخرجه البخاري في «مواقيت الصلاة» (2/38) باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما].

ثانيًا: استدلال المصنف –رحمه الله– بالآيتين الكريمتين أخص في الصفة المذكورة لشمولهما للإرادة الكونية القدرية فقط، ولم يعرّج –رحمه الله– على الآيات الدالّة على الإرادة الشرعية الدينية، وقد تقدّم تمثيل لبعضها.

ثالثًا: استدلّ المصنف –رحمه الله– بالآيتين الكريمتين لبيان أن إرادة الله ومشيئته مطلقة، والشمول والعموم من خصائص الإرادة الإلهية، إذ هي شاملة لجميع الحوادث ومستلزمة لوقوع المراد، وليست قاصرة على الممكنات، إذ لا يمتنع على إرادة الله وقدرته شيء سواء كانت ممكنات أو متضادات أو متقابلات أو ممتنعات مستحيلات، فمن خصائص الإرادة الإلهية –أيضًا أنها نافذة لا يحول دونها شيء، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: 82].

٧– آية 16 من سورة البروج.

٨– الآية 20 من سورة الإنسان، والآية 29 من سورة التكوير.

المصدر: http://www.ferkous.com/rep/I27.php

العقائد الإسلامية
من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية
للشيخ عبد الحميد بن باديس (ت: ١٣٥٩هـ)
بتحقيق وتعليق د: أبي عبد المعزّ محمّد علي فركوس - حفظه الله -

«التصفيف الرابع والعشرون»

عقيدة الإثبات والتنزيه 006

-تابع-

الثَّالِثُ وَالأَرْبَعُونَ:

وَمِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى: العِلْمُ الَّذِي تَنْكَشِفُ لَهُ جَمِيعُ المَعْلُومَاتِ مِنَ الوَاجِبَاتِ وَالجَائِزَاتِ وَالمُسْتَحِيلاَتِ، فَيَعْلَمُهَا عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ مِنَ الحَالاَتِ، وَتَسْتَوِي عِنْدَهُ الجَلِيَّاتُ وَالخَفِيَّاتُ(١)، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ اللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾(٢)، ﴿أَلاَ يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾(٣)، ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ وَمَا يَخْفَى عَلَى اللهِ مِنْ شَيْءٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاءِ﴾(٤).

١- صفة العلم من صفاتِ اللهِ الذاتيةِ الثابتةِ بالنّقل والعقل، ومن أسمائه سبحانه «العليم» للمبالغة في وصفه بكمال العلم، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [الأنفال: 43، وغيرها]، وقال تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: 76].

ومعتقد أهل السُّنَّة والجماعة: أنّ لله تعالى علمًا، وهو صفةٌ من لوازم نفسه المقدَّسة، وأنّ علمه سبحانه أزليٌّ بأزليّةِ ذاته، يعلم في الأزل ما سيكون من دقيق الأمور وجليل الأشياء بمعلوماتٍ غيرِ متناهية، كما أنَّه سبحانه عالِمٌ بالسَّرائر والخفيَّاتِ التي لا يُدْرِكُها علمُ الخلق المحدود بنوعٍ من المعلومات دون نوع، ويُوجَدُ علمهم في حالٍ دون حالٍ، وليس للعبد من علمٍ إلاّ ما قدّر اللهُ له، وتعتريه آفاتُ الجهل وتعقبُ ذِكْرَهُ عيوب الضّياع والنّسيان، قال تعالى على لسان عيسى بن مريم عليه السلام: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: 116]، فعِلْمُ الله تعالى علمُ حقيقةٍ وكمالٍ: ﴿قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: 12]، ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجنّ: 28]، وقال تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ. وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: 59-60]، وغيرها من الآيات القرآنية وكذا ما استدلّ به المصنّف، وقد صحّ في حديث الاستخارة: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ..» [أخرجه البخاري في «الدعوات»: (11/183)، باب الدعاء عند الاستخارة من حديث جابرِ بنِ عبد الله رضي الله عنهما]، وفي حديث ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما قول الخضرِ لموسى عليهما السلام: «إِنَّكَ عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللهِ عَلَّمَكَهُ اللهُ لاَ أَعْلَمُهُ، وَأَنَا عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللهِ عَلَّمَنِيهِ لاَ تَعْلَمُهُ» [أخرجه البخاريّ في «العلم»: (1/217)، باب ما يُسْتَحَبُّ للعالم إذا سُئِلَ: «أيُّ النَّاس أعلم؟»، ومسلمٌ في «الفضائل»: (15/135)، باب من فضائل الخضرِ صلّى الله عليه وآله وسلم].

وأمَّا الدَّليل العقليُّ على علمه تعالى فقول ابن أبي العزّ -رحمه الله- في [«شرح العقيدة الطحاوية»: (148)]: «أنه يستحيل إيجادُ الأشياءِ مع الجهل؛ ولأنَّ إيجادَه الأشياءَ بإرادته، والإرادةُ تستلزم تصوُّرَ المرادِ، وتصوُّرُ المرادِ: هو العلمُ بالمراد، فكان الإيجاد مستلزمًا للإرادة، والإرادةُ

مستلزِمةً للعلم، فالإيجادُ مستلزمٌ للعلم؛ ولأنّ المخلوقاتِ فيها مِنَ الإحكام والإتقان ما يستلزم عِلْمَ الفاعلِ لها، لأنّ الفعلَ المُحْكَمَ المُتْقَنَ يمتنع صدورُه عن غير عِلْمٍ؛ ولأنّ من المخلوقاتِ ما هو عالِمٌ والعلمُ صفةُ كمالٍ، ويمتنعُ أن لا يكونَ الخالقُ عالمًا، وهذا له طريقان:

– أحدُهما: أن يقالَ: نحن نعلم بالضَّرورة أنَّ الخالقَ أكمَلُ من المخلوق، وأنَّ الواجبَ أكمَلُ من الممكن، ونعلم ضرورةً أنَّا لو فرضنا شيئين أحدُهما عالِمٌ والآخرُ غيرُ عالِمٍ كان العالِمُ أكملَ، فلو لم يكنِ الخالقُ عالِمًا لزم أن يكونَ الممكنُ أكمَلَ منه وهو ممتنع.

– الثاني: أن يقالَ: كلُّ علمٍ في الممكِنات التي هي المخلوقات فهو منه، ومن الممتنع أن يكونَ فاعلُ الكمال ومُبْدِعُه عاريًا منه، بل هو أحقُّ به، والله تعالى له المثل الأعلى، ولا يستوي هو والمخلوقاتُ لا في قياسٍ تمثيليٍّ ولا في قياسٍ شموليٍّ، بل كل ما ثبت للمخلوق من كمال فالخالقُ به أحقُّ، وكل نقصٍ تنزّهَ عنه مخلوقٌ ما فتنزيهُ الخالق عنه أولى».

هذا، والأدلّةُ متضافرةٌ على وصْفِ الله تعالى بالعلم، لا يُنكرها إلا ضالٌّ أو مُعانِدٌ مُكابِرٌ كغلاةِ القدريّةِ المنكرين عِلْمَ الله السّابقَ للأشياءِ قبلَ وقوعِها، فإنّ مذهبَهم اندثر لتفاهته ومخالفته للفطرة، قال ابن حجرٍ –رحمه الله– في [«فتح الباري»: (1/ 119)]: «وقد حكى المصنِّفون في المقالات عن طوائفَ من القدريّة إنكارَ كونِ البارئِ عالمًا بشيءٍ من أعمال العباد قبل وقوعها منهم، وإنّما يعلمها بعد كونها، قال القرطبيّ وغيرُه: «قد انقرض هذا المذهب ولا نعرف أحدا يُنْسَبُ إليه من المتأخّرين»، قال: «والقدريّة اليومَ مُطْبِقُونَ على أنّ الله عالِمٌ بأفعال العبادِ قبل وقوعِها، وإنّما خالفوا السّلفَ في زعمهم بأنّ أفعالَ العباد مقدورةٌ لهم وواقعةٌ منهم على جهة الاستقلال، وهو مع كونه مذهبًا باطلاً أخفُّ من المذهب الأول»».

قلت: وإنكارُ سَبْقِ عِلْمِ الله بالأشياء قبل حدوثِها كفرٌ، وهو ما عليه اعتقادُ مذهب غلاة القدرية المندثِر، أمَّا جمهورُ القدريَّة فمذهبُهم أخفُّ، فهم يُقِرُّون بتقدُّم علمِ الله، غيرَ أنّهم يُنْكِرون عمومَ المشيئة والخلق، لذلك كان حُكْمُ السَّلف عليهم مغايرًا للحكم على غلاتهم، قال ابن تيميّةَ –رحمه الله– في [«مجموع الفتاوى»: (7/385)]: «وقولُ أولئك كفَّرهم عليه مالكٌ والشافعيُّ وأحمدُ وغيرُهم، وأمّا هؤلاء فَهُمْ مُبْتَدِعون

ضالُّون، لكنهم ليسوا بمنزلة أولئك، وفي هؤلاء خلقٌ كثيرٌ مِنَ العلماءِ والعُبَّاد كُتِبَ عنهم العلمُ وأخرج البخاريُّ ومسلمٌ لجماعةٍ منهم، لكنْ من كان داعيةً إليه لم يخرّجوا له، وهذا مذهبُ فقهاءِ أهل الحديث كأحمدَ وغيره».

٢- جزء من آية 40 من سورة الأحزاب، وجزء من آية 26 من سورة الفتح.

٣- آية 14 من سورة الملك.

٤- آية 38 من سورة إبراهيم.

هذا، وعلم الله تعالى صفةٌ ذاتيّةٌ قديمةٌ غيرُ مخلوقةٍ، إذ إنها صفةٌ لازمةٌ لله تعالى، وخالف في ذلك المعتزلةُ فلا يُثْبِتُونَ لله العلمَ وإنّما ينفون عنه الجهلَ ويدّعون أنّ عِلْمَ الله ذاتُه، ويقولون بأنّه عالِمٌ بذاته لا بعلمٍ [انظر: «الملل والنِّحَل» للشّهرستانيّ: (1/55)، «مقالات الإسلاميّين» للأشعريّ: (1/243)، «الفَرق بين الفِرق» للبغداديّ: (93)، «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار: (183)].

ولا يخفى بطلان هذا المذهب، إذ المعلومُ أنّ إثباتَ العلمِ هو نفيٌ للجهل، وهو صفةُ كمال ومدحٍ، ونفيُ الجهل ليس إثباتًا للعلم على نحو ما ناظر به عبد العزيز المكيُّ صاحبُ الشافعيِّ بشرًا المرّيسيَّ المعتزليَّ في هذه المسألة عند المأمون فقال: «وقد مدح الله تعالى الأنبياءَ والملائكةَ والمؤمنين بالعلم لا بِنَفْيِ الجهل، فمَنْ أثبتَ العلمَ فَقَدْ نفى الجهلَ، ومن نفى الجهلَ لم يُثْبِتِ العلمَ، وعلى الخلق أن يُثْبِتُوا ما أثْبَتَه الله تعالى لنفسه، ويَنْفُوا ما نفاه ويُمْسِكُوا عمّا أمْسَكَ عنه» [«شرح العقيدة الطحاويّة» لابن أبي العزّ: (147-148)].

المصدر : http://www.ferkous.com/rep/I28.php

العقائد الإسلامية
من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية
للشيخ عبد الحميد بن باديس (ت: ١٣٥٩هـ)
بتحقيق وتعليق د: أبي عبد المعزّ محمّد علي فركوس - حفظه الله -

«التصفيف الخامس والعشرون»

عقيدة الإثبات والتنزيه 007

-تابع-

الرّابِعُ والخَامِسُ وَالأَرْبَعُونَ:

وَمِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى: السَّمْعُ الَّذِي تَنْكَشِفُ بِهِ جَمِيعُ الْمَسْمُوعَاتِ.

وَمِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى: الْبَصَرُ الَّذِي تَنْكَشِفُ بِهِ جَمِيعُ الْمُبْصَرَاتِ(١)، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ اللهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾(٢)، ﴿قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللهِ﴾(٣)، وَلِحَدِيثِ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ(٤) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، فَكُنَّا إِذَا عَلَوْنَا كَبَّرْنَا، فَقَالَ: «ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لاَ تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلاَ غَائِبًا، تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا قَرِيبًا»»، رواه البخاري(٥).

١- السّمعُ والبصرُ صفتان ذاتيّتان من صفاتِ الكمالِ ثابتتان لله تعالى، ومعتقدُ أهلِ السّنّةِ والجماعةِ: أنّ لله سمعًا حقيقةً، وبصرًا حقيقةً، وهما صفتان من لوازمِ ذاتِه المقدّسةِ، وأنّه يسمع بسمعٍ يليق بجلاله وعظمته، وسمعُه عزّ وجلّ واسعٌ غيرُ محدودٍ يدركُ به جميعَ الأصواتِ والمسموعاتِ مهما أسرّها العبدُ أو تناجى المتناجون، قال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لاَ نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: 80]، ومن أسمائِه سبحانه «السّميعُ»، كما أنّ من أسمائِه «البصيرَ»، فالله تعالى بصيرٌ ببصرٍ حقيقةً يليق بجلالِه، وبصرُه سبحانه نافذٌ في جميعِ المخلوقاتِ، وتنكشف به جميعُ المبصَراتِ، فلا يغيب عن بصرِه شيءٌ من ذلك.

وسمعُ اللهِ وبصرُه تعالى صفتان غيرُ مخلوقتين، بخلاف سمعِ المخلوقِ وبصرِه فهما مخلوقتان ومحدودتان وموهوبتان له من الله تعالى، قال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]، فدلّتِ الآيةُ على أنّه لا يلزم من إثباتِ الأسماءِ والصّفاتِ التّشبيهُ بالمخلوقاتِ، فسمعُ وبصرُ المخلوقاتِ لا يُشْبِهُ سَمْعَ الله تعالى ولا بصرَه، قال ابنُ القيّمِ -رحمه الله-: «وهو سميعٌ بصيرٌ، له السّمعُ والبصرُ، يسمع ويُبْصِر، وليس كمثله شيءٌ في سمعِه وبصرِه» [«الصّواعق المرسلة» لابن القيّم: (3/1020)]، وهذا خلافًا للمعطّلةِ من المعتزلةِ وأضرابِهم من نفاةِ أسماءِ الله وصفاتِه الذين يقولون: «ليس لله عزّ وجلّ علمٌ ولا قدرةٌ ولا حياةٌ ولا سمعٌ ولا بصرٌ ولا صفةٌ أزليّةٌ»، وزادوا على هذا بقولهم: «إنّ اللهَ تعالى لم يكنْ له في الأزلِ اسمٌ ولا صفةٌ» [«الفَرْقُ بين الفِرَقِ» للبغداديّ: (93)]، ومنهم من يرى أنّ معنى «سميعٌ بصيرٌ» أي عليمٌ بمعنى: أنّه يعلم الأصواتَ والكلامَ ولا تخفى عليه المسموعاتُ والمبصراتُ [انظر: «مقالات الإسلاميّين» للأشعريّ: (1/234)]، ومنهم من أثبت التّرادفَ بينهما لدلالتهما على الذّاتِ: فهو سميعٌ بذاتِه وبصيرٌ بذاتِه، فهي -عندهم- أعلامٌ محضةٌ تدلّ على الذّاتِ ولا تدلّ على معنىً كماليٍّ، ولا يخفى ضلالُ هذه المقالاتِ وما تضمّنتْه من إلحادٍ في أسمائِه لمخالفتِها لنصوصِ الكتابِ والسّنّةِ، قال ابنُ تيميّةَ -رحمه الله- في [«مجموع الفتاوى»: (6/359)]: «ومن رزقه اللهُ معرفةَ ما جاءت به الرّسلُ وبصرًا نافذًا وعرف حقيقةَ مأخذِ هؤلاءِ، علم قطعًا أنّهم يُلْحِدون في أسمائِه وآياتِه».

ولا شكّ أنّ صفتَي السّمعِ والبصرِ من أهمِّ صفاتِ الكمالِ التي يجب إثباتُها للهِ تعالى وعدمُ تعطيلِها، لأنّ في فقدانِهما أو فقدانِ أحدِهما مثلبًا ونقصًا يجب تنزيهُ الله عزّ وجلّ عنه، ولذلك عاب إبراهيمُ عليه السّلامُ آلهةَ قومِه وبيّن عوارَها من جهةِ عدمِ السّمعِ والبصرِ وعدمِ غَنَائِها في شيءٍ فلا تستحقُّ التّعظيمَ والعبادةَ، وذلك لعلمِه اليقينِ بأنّ اللهَ تعالى سميعٌ بصيرٌ على وجهِ الكمالِ والجلالِ، قال تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا. إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لاَ يَسْمَعُ وَلاَ يُبْصِرُ وَلاَ يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مريم: 41–42].

٢- جزء من آية 134 من سورة النساء.

قال ابنُ بطّالٍ المالكيُّ في [«شرح صحيحِ البخاريِّ»: (10/416)] عند تعليقِه على ترجمةِ البخاريِّ [باب قولِه تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: 134]] «غرضُه –أي البخاريّ– في هذا البابِ أن يردَّ على من يقولُ: إنّ معنى «سميعٌ بصيرٌ» معنى «عليمٌ» لا غيرَ؛ لأنّ كونَه كذلك يُوجبُ مساواتَه تعالى للأعمى والأصمِّ الذي يعلم أنّ السّماءَ خضراءُ ولا يراها، وأنّ في العالَمِ أصواتًا ولا يسمعُها، ولا شكّ أنّ من سمع الصّوتَ وعلِمَه ورأى خضرةَ السّماءِ وعَلِمَها أدْخَلُ في صفاتِ الكمالِ ممّن انفرد بإحدى هاتين الصّفتين، وإذا استحال كونُ أحدِنا ممّن لا آفةَ به أكملَ صفةً من خالقِه وجب كونُه تعالى سميعًا بصيرًا مفيدًا أمرًا زائدًا على ما يفيده كونُه عليمًا.

ثم نرجعُ إلى ما تضمّنه كونُه سميعًا بصيرًا، فنقول: هما متضمنتان لسمعٍ وبصرٍ بهما كان سميعًا بصيرًا، كما تضمّن كونَه عالمًا علمًا لأجلِه كان عالمًا، وكما أنّه لا خلافَ بين إثباتِه عالمًا وبين إثباتِه ذا علمٍ، فإنّ من نفى أحدَ الأمرين كمن نفى الآخرَ، وهذا مذهبُ أهلِ السّنّةِ والحقِّ.» [انظر –أيضا– «فتح الباري» لابن حجر: (13/373)].

٣- جزء من آية 1 من سورة المجادلة. وتمام الآية: ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾.

ففي الآيةِ إخبارٌ عن كمالِ سمعِه لجميعِ الأصواتِ في جميعِ الأوقاتِ على تفنُّنِ الحاجاتِ، وكمالُ بصرِه بجميعِ الأمورِ الدّقيقةِ والجليلةِ نافذٌ في جميعِ المخلوقاتِ، فيسمعُ كلامَ النّاسِ العاديَّ كالتي تحاورُ في قضيّتِها، ويسمع كلامَ الرّسلِ والأنبياءِ في دعوتِهم وردودَ قومِهم عليهم، ويراهم، قال اللهُ تعالى لموسى وهارونَ: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: 46]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: 15]، وقال في شأنِ المنتقصين لجلالِ اللهِ وعظمتِه وغناه من اليهودِ وغيرِهم: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: 181]، ودلائلُ القرآنِ والسّنّةِ على صفتَيِ السّمعِ والبصرِ كثيرةٌ.

٤- هو الصّحابيُّ أبو موسى عبدُ اللهِ بنُ قيسِ بن سليمٍ الأشعريُّ الفقيهُ المقرئُ من الوُلاَةِ الفاتحين وأهلِ السّابقةِ في الإسلامِ، كان حَسَنَ الصّوتِ بالقرآنِ الكريمِ، استعمله النّبيُّ صلّى الله عليه وآله وسلّم مع معاذٍ على اليمنِ، ثم وَلِيَ لعُمَرَ بنِ الخطّابِ الكُوفَةَ والبصرةَ، وهو أحدُ الحَكَمَيْنِ اللّذَيْنِ رضي بهما عليٌّ ومعاويةُ بعد حربِ صِفِّينَ، تُوُفِّيَ سنة (44هـ).

انظر ترجمتَه وأحاديثَه في: «المسند» لأحمد: (4/391)، «الطّبقات الكبرى» لابن سعد: (2/344، 4/105)، «التّاريخ الكبير» للبخاريّ: (5/22)، «الجرح والتّعديل» لابن أبي حاتم: (5/138)، «المعارف» لابن قتيبةَ: (102، 194، 590)، «الاستيعاب» لابن عبد البرّ: (3/979)، «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم: (397)، «سير أعلام النّبلاء» للذّهبيّ: (2/280)، «طبقات الحفاظ» للسّيوطيّ: (15).

٥- أخرجه البخاريُّ في التّوحيد (13/372) باب (وَكَانَ اللهُ سَمِيعًا بَصِيرًا)، ومسلمٌ في الذّكرِ والدّعاءِ والتّوبةِ والاستغفارِ (17/25)، باب استحبابِ خفضِ الصّوتِ بالذّكرِ، من حديثِ أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه.

نقل ابنُ حجرٍ في [«فتح الباري»: (13/375)] تعليقَ الكرمانيِّ على الأحاديثِ الواردةِ التي أوردها البخاريُّ في باب (وَكَانَ اللهُ سَمِيعًا بَصِيرًا) ما نصُّه: «المقصودُ من هؤلاءِ الأحاديثِ إثباتُ صفتَيِ السّمعِ والبصرِ، وهما صفتان قديمتان من الصّفاتِ الذّاتيّةِ، وعند

حدوثِ المسموعِ والْمُبْصَرِ يقع التّعَلُّقُ، وأمّا المعتزلةُ فقالوا: إنّه سميعٌ يسمع كلَّ مسموعٍ وبصيرٌ يُبْصِرُ كلَّ مُبْصَرٍ، فادّعَوْا أنّهما صفتان حادثتان، وظواهرُ الآياتِ والأحاديثِ تردُّ عليهم».

وحريٌّ بالتّنبيه: أنّ صفةَ الرّؤيةِ كالبصرِ ذاتيّةٌ ثابتةٌ للهِ عزّ وجلّ ويدلّ عليها قولُه تعالى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: 46]، وقولُه تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللهَ يَرَى﴾ [العلق: 14]، وكذلك صفةُ النّظرِ فهي صفةٌ فعليّةٌ خبريّةٌ يدلّ عليها قولُه تعالى: ﴿وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ اللهُ وَلاَ يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: 77]، قال قوّامُ السّنّةِ الأصفهانيُّ –رحمه الله– في [«الحجّة»: (1/196)]: «فواجبٌ على كلِّ مؤمنٍ أن يُثْبِتَ من صفاتِ اللهِ عزّ وجلّ ما أثبته اللهُ لنفسه، وليس بمؤمنٍ من ينفي عنِ اللهِ ما أثبتَه اللهُ لنفسه في كتابه، فرؤيةُ الخالقِ لا يكونُ كرؤيةِ المخلوقِ، وسمعُ الخالقِ لا يكونُ كسمعِ المخلوقِ، قال اللهُ تعالى: ﴿فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: 105]، وليس رؤيةُ اللهِ تعالى بني آدمَ كرؤيةِ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليه وآله وسلّم والمؤمنين، وإن كان اسمُ الرّؤيةِ يقع على الجميعِ، وقال تعالى: ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لاَ يَسْمَعُ وَلاَ يُبْصِرُ﴾ [مريم: 42]، جلّ وتعالى عن أن يُشْبِهَ صفةَ شيءٍ من خلقِه صفتُه أو فعْلَ أحدٍ من خلقِه فعلُه، فاللهُ تعالى يرى ما تحت الثّرى وما تحت الأرضِ السّابعةِ السّفلى وما في السّماواتِ العلى، لا يغيب عن بصرِه شيءٌ من ذلك ولا يخفى، يرى ما في جوفِ البحارِ ولُجَجِها كما يرى ما في السّماواتِ، وبنو آدمَ يَرَوْنَ ما قَرُبَ من أبصارِهم ولا تُدْرِكُ أبصارُهم ما يَبْعُدُ منهم، ولا يُدْرِكُ بصرُ أحدٍ من الآدميّين ما يكون بينه وبينه حجابٌ، وقد تتّفقُ الأسامي وتختلف المعاني».

كما يجدر التّنبيهُ –أيضًا– إلى أنّ اللهَ تعالى يُبْصِرُ بعينٍ، وصفةُ العينِ ذاتيّةٌ خبريّةٌ ثابتةٌ للهِ سبحانه، وقد أجمع أهلُ السّنّةِ أنّ للهِ تعالى عينين تليقان بكمالِ جلالِه تعالى وعظمتِه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11] لقولِه تعالى: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ [هود: 37]، وقولِه تعالى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: 39]، وقولِه تعالى: ﴿وَاصْبِرْ

لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: 48]، وأخرج البخاريُّ في التّوحيد (13/379) باب قول الله تعالى (وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي) من حديث عبد الله بن عُمَرَ رضي الله عنهما قال: «ذُكِرَ الدَّجَّالُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه وَسَلَّمَ فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ لاَ يَخْفَى عَلَيْكُمْ، إِنَّ اللهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ» –وَأَشَارَ بِيَدِه إِلَى عَيْنِه – «إِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَّالَ أَعْوَرُ عَيْنِ الْيُمْنَى، كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ»». وهذا يدلّ على أنّ لله عينين حقيقةً، لأنّ العَوَرَ فَقْدُ إحدى العينين أو ذهابُ نورها. وما أخرجه أبو داودَ في «السّنّة» (5/97) باب الجهميّة من حديث سُلَيْمِ بنِ جبيرٍ مولى أبي هريرةَ رضي الله عنه قال: سمعتُ أبا هريرةَ يقرأ هذه الآيةَ ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ إلى قوله ﴿إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: 58]، قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه وَسَلَّمَ يَضَعُ إِبْهَامَهُ عَلَى أُذُنِه وَالَّتِي تَلِيهَا عَلَى عَيْنِه» [والحديث قوّى سندَه ابنُ حجرٍ في «الفتح»: (13/373)، وصحّحه الألبانيُّ في «صحيح سنن أبي داودَ»: (3/156)]، وفي الحديث دليلٌ على أنّ اللهَ سميعٌ بسمعٍ وبصيرٌ ببصرٍ يليقان بجلاله وعظمته، قال ابنُ القيّمِ –رحمه اللهُ– في [«الصّواعق المرسلة»: (1/396)] عند تعرُّضه لحديث أبي هريرةَ رضي الله عنه: «وكذلك الحديثُ الآخَرُ أنّه قرأ (وَكَانَ اللهُ سَمِيعًا بَصِيرًا) وضع إبهامَه على أُذُنه والتي تليها على عينه رفعًا لتوهُّمِ أنّ المرادَ بالسّمعِ والبصرِ غيرُ الصّفتين المعلومتين، وأمثالُ هذا كثيرٌ في القرآن والسّنّة كما في الحديث الصّحيح أنّه قال: «يَقْبِضُ اللهُ سَمَاوَاتِه بِيَدِه وَالأَرْضَ بِيَدِه الأُخْرَى»، ثم جعل رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقبض يَدَه ويبسُطُها تحقيقًا لإثبات اليد وإثبات صفة القبض».

وقال ابنُ خزيمةَ –رحمه الله– في [«كتاب التّوحيد»: (42)]: «فواجبٌ على كلِّ مؤمنٍ أن يُثْبِتَ لخالقه وبارئه ما أثبت الخالقُ البارئُ لنفسه منَ العين، وغيرُ مؤمنٍ مَنْ ينفي عن الله تبارك وتعالى ما قد ثبته اللهُ في محكمِ تنزيله ببيان النّبيِّ صلّى اللهُ عليه وآله وسلّم الذي جعله اللهُ مبيِّنًا عنه عزّ وجلّ في قوله ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44]، فبيّن النّبيّ صلّى اللهُ عليه وآله وسلّم أنّ لله عينين، فكان بيانُه موافقًا لبيان محكمِ التّنزيل، الذي هو مسطورٌ بين الدّفّتين مقروءٌ في المحاريب والكتاتيب».

المصدر : http://www.ferkous.com/rep/I29.php

العقائد الإسلامية
من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية
للشيخ عبد الحميد بن باديس (ت: ١٣٥٩هـ)
بتحقيق وتعليق د: أبي عبد المعزّ محمّد علي فركوس - حفظه الله -

«التصفيف السادس والعشرون»

عقيدة الإثبات والتنزيه 008

-تابع-

السَّادِسُ وَالأَرْبَعُونَ:

وَمِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى: الْكَلامُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى جَمِيعِ المَعْلُومَاتِ(١)، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾(٢).

١- معتقدُ أهل السنَّة والجماعة أنَّ كلامَ الله تعالى صفةٌ ذاتيةٌ وفعليةٌ، فذاتيةٌ باعتبار أنها صفةٌ لازمةٌ لذاته، مُتَّصِفٌ بها أزلاً وأبدًا، أي لم يحدث له كلامٌ بعد أنْ كان غيرَ متكلِّمٍ، وفعليةٌ باعتبار آحاده، فاللهُ تعالى لم يزل متكلِّمًا -حقيقةً- بمشيئته بما شاء متى شاء وكيف شاء، ويُكلِّم مَنْ شاء مِنْ عباده وسائر خلقه. ومِنْ كلامه الكتبُ المُنَزَّلةُ منها: القرآنُ الكريم، قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: 6]، فالكلامُ كلامُ البارئ والصَّوتُ صوتُ القارئ، أمَّا الذي سمع القرآنَ الكريم مِنَ اللهِ

فإنَّما هو الروحُ الأمين: جبريلُ عليه السلامُ، وسمعه النبيُّ صلَّى اللهُ عليه وآله وسَلَّم مِن جبريلَ عليه السلامُ، وسمعه الصحابةُ رضي اللهُ عنهم مِن رسول الله صلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّم، ويسمعه بعضُهم مِن بعضٍ، فهو كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ، محفوظٌ في الصدور، ومكتوبٌ في المصاحف، ومسموعٌ بالآذان، ومقروءٌ بالألسنة.

واللهُ تعالى يُوصف بالكلام، فهو يتكلَّم بحرفٍ وصوتٍ يُسْمِعه مَن يشاء مِنْ خلقه كما أسمعه موسى عليه السلامُ في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: 164]، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: 143].

- ويوصف الله تعالى بالقول فهو يقول كما في قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْلاً مِنْ رَبٍّ رَحِيمٍ﴾ [يس: 58]، وقوله تعالى: ﴿وَاللهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: 4]، وقوله تعالى: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [البقرة: 38]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلاً﴾ [النساء: 122].

- ويوصف الله تعالى بالحديث فهو يتحدَّث، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: 87]، وقولُه تعالى: ﴿اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الزمر: 23].

- ويوصف الله تعالى بالنِّداء فهو ينادي، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُلْ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [الأعراف: 22]، وقولُه تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: 62]، وقولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: 30].

- ويوصف الله تعالى بالنِّجاء والمناجاة فهو يناجي، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: 52]، والفرقُ بين النداء والنِّجاء أنَّ الأوَّل يكون للبعيد والآخَرَ يكون للقريب.

وكلامُه سبحانه حروفٌ وكلماتٌ منها: كلماتُ الله الكونيةُ: وهي ما يُكوِّن به الكائنات مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: 40]، وقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: 82]، والأخرى كلماتُه الشرعيّةُ: وهي

كلامُه المنزَّلُ على رسلِه المتضمِّنِ للأخبار والشرائع، وهي تامَّةٌ بوصفَيِ الصدق والعدل، فكلماتُ الله في الأخبار غايةٌ في الصدق لا يعتريها كذبٌ ولا خطأٌ ولا نسيانٌ بأيِّ وجهٍ مِنَ الوجوه، وهي في الأحكام والشرع غايةٌ في العدل فلا جَوْرَ فيها بوجهٍ مِنَ الوجوه، قال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً لاَ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنعام: 115]، وكلماتُ الله الكونيةُ والشرعيةُ كلُّها كلامُه سبحانه تُضاف إليه إضافةَ صفةٍ إلى موصوفٍ ليس فيها شيءٌ مخلوقٌ، ولهذا يُتعوَّذ بكلمات الله تعالى كما يُتعوَّذ بصفاته الأخرى، ففي الحديث: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ» [أخرجه مسلم في «الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار» (17/ 31) باب الدعوات والتعوُّذ، من حديث خولة بنت حكيمٍ السُّلَميَّة رضي الله عنها]، والمرادُ بكلماتِ اللهِ التامَّاتِ في الحديثِ: الكاملاتُ التي لا يدخل فيها نقصٌ ولا عيبٌ وهي كاملةٌ بوصفَيِ الصِّدق والعدل، وشاملةٌ للكلمات الكونية والشرعية.

علمًا أنَّ أهْلَ السنَّة والجماعة إنما يُثبتون صفةَ الكلام لله تعالى مع نفيِ تشبيهه ومماثلته للمخلوقات، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11].

هذا، والمخالفون لمقالة أهل السنَّة والجماعة افترقوا في مسألة الكلام على أقوالٍ عديدةٍ، أظهرها مَنْ أنكر صفةَ الكلام، وقالوا: إنَّ معنى كونه تعالى متكلِّمًا أي: خالقًا للكلام في غيره وهو مذهبُ الجهميةِ والمعتزلة، ومنهم مَنْ أنكر أن يكونَ لله كلامٌ حقيقيٌّ، وإنما يذهبون إلى أنه معنًى قائمٌ بالذات لا يتعلَّق بالقدرة والمشيئة، بل هو لازمٌ للذات لزومَ الحياة والعلم وهو مذهب الكُلَّابية والأشاعرة، غيرَ أنَّ الكلَّابية يرَوْن أنَّ كلام الله عزَّ وجلَّ أربعةُ معانٍ: الأمرُ والنهيُ والخبرُ والاستخبارُ، وأنَّ الحروف والأصوات حكايةٌ عن كلام الله، خُلِقَت للدلالة على المعنى القائم بذاته، بينما الأشاعرةُ يرَوْن أنَّ كلام الله معنًى واحدٌ لا ينقسم وليس له أبعاضٌ ولا أجزاءٌ، فالأمرُ هو عينُ النهيِ، والخبرُ هو عينُ الاستخبار، والوعدُ هو عينُ الوعيد، وهذه الوجوهُ ترجع إلى اعتباراتٍ في كلامه لا إلى عددٍ في نفس الكلام، بمعنى أنها صفاتٌ للمعنى الواحد لا أنواعٌ له، فالكلامُ عند الأشاعرة –إذن– ما هو إلاَّ معنًى قائمٌ بالنفس دون العبارة، والعبارةُ دلالتُه عليه مِنَ الإنسان، فالمتكلِّمُ –عندهم– مَنْ قام به

الكلامُ، وكلامُ اللهِ ليس بصوتٍ ولا حرفٍ، وعليه فالقرآنُ المنزَّلُ على محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّم ليس كلامَ الله حقيقةً –عندهم– بل هو عبارةٌ عن كلام الله النفسي، وغيرُها مِنْ مقالات الخلف المتأثِّرة بخزعبلات الفلاسفة والمتشبِّعة بتمحُّلات المناطقة.

والأدلَّةُ كثيرةٌ ومتضافرةٌ تشهد لصحَّة معتقد أهل السنَّة والجماعة في تقريرهم أنَّ كلام الله صفةُ ذاتٍ وفعلٍ، قديمُ النوع حادثُ الآحاد، فهو سبحانه يتكلَّم بمشيئته وقدرته كلامًا قائمًا بذاته، وله حرفٌ وصوتٌ يُسْمِعه مَن يشاء مِن خلقِه مِن غير تشبيهٍ ولا تمثيلٍ للمخلوق، ويكفي فسادَ مقالات المخالفين خروجُها عن إجماع السلف وأئمَّة السنَّة والحديث، قال ابن تيمية –رحمه الله– في [«مجموع الفتاوى» (12/ 243–244)]: «والصوابُ الذي عليه سلفُ الأمَّة كالإمام أحمدَ والبخاري صاحب «الصحيح» في «كتاب خلق أفعال العباد» وغيره، وسائر الأئمة قبلهم وبعدهم أتباع النصوص الثابتة وإجماعِ سلف الأمَّة، وهو: أنَّ القرآن جميعَه كلامُ الله: حروفُه ومعانيه، ليس شيءٌ مِن ذلك كلامًا لغيره، ولكنْ أنزله على رسوله، وليس القرآنُ اسمًا لمجرَّد المعنى، ولا لمجرَّد الحرفِ، بل لمجموعهما، وكذلك سائرُ الكلام ليس هو الحروفَ فقط، ولا المعانيَ فقط، كما أنَّ الإنسان المتكلِّمَ الناطقَ ليس هو مجرَّدَ الروح، ولا مجرَّدَ الجسد، بل مجموعهما، وأنَّ اللهَ تعالى يتكلَّم بصوتٍ كما جاءت به الأحاديثُ الصِّحاحُ، وليس ذلك كأصوات العباد، لا صوتِ القارئ ولا غيره، وأنَّ الله ليس كمثله شيءٌ لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فكما لا يُشبه علمُه وقدرتُه وحياتُه علْمَ المخلوق وقدرتَه وحياتَه فكذلك لا يُشبه كلامُه كلامَ المخلوق، ولا معانيه تُشبه معانيَه، ولا حروفُه تُشبه حروفَه، ولا صوتُ الربِّ يُشبه صوتَ العبد، فمَنْ شبَّه اللهَ بخلقه فقدْ ألحد في أسمائه وآياته، ومَن جحد ما وصف به نفْسَه فقد ألحد في أسمائه وآياته».

وقال –رحمه اللهُ– في موضعٍ آخَرَ مِن «مجموع الفتاوى» (12/ 304–305): «واستفاضت الآثارُ عن النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم والصحابةِ والتابعين ومَن بعدهم مِن أئمَّة السنَّة أنه سبحانه ينادي بصوتٍ: نادى موسى، وينادي عباده يومَ القيامة بصوتٍ، ويتكلَّم بالوحي بصوتٍ، ولم يُنْقَلْ عن أحدٍ مِنَ السلفِ أنه قال: إنَّ اللهَ يتكلَّم بلا صوتٍ أو بلا حرفٍ، ولا أنه أنكر أن يتكلَّم اللهُ بصوتٍ أو بحرفٍ، كما لم يَقُلْ أحدٌ منهم إنَّ الصوت الذي سمعه موسى قديمٌ، ولا إنَّ ذلك النداءَ قديمٌ، ولا قال أحدٌ منهم: إنَّ هذه الأصوات المسموعة من القرَّاء هي الصوتُ الذي تكلَّم

اللهُ به، بلِ الآثارُ مستفيضةٌ عنهم بالفرقِ بين الصوت الذي يتكلَّم اللهُ به وبين أصوات العباد». [انظر افتراق الناس في مسألة كلام الله في: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (6/ 513–545)، مختصر «الصواعق المرسلة» لابن القيِّم (423) باختصار الموصلي، «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العزِّ (179–203)].

هذا، ومقصودُ المصنِّف –رحمه الله– أنَّ لله تعالى الإرادةَ والمشيئة المطلقة في جميع الممكنات أو المتضادَّات أو المتقابلات أو الممتنعات أو المستحيلات، كما أنَّ له علمًا تنكشف له به جميعُ المعلوماتِ مِنَ الواجبات والجائزات والمستحيلات، وأنَّ له سمعًا تنكشف له به جميع المسموعات، وبصرًا تنكشف له به جميعُ المبصَرات، وأنَّ له كلامًا يدلُّ على جميع المعلومات ليدخلَ تحته المعلوماتُ والمعدوماتُ والموجوداتُ.

٢- جزءٌ من الآية 164 من سورة النساء.

هذه الآيةُ سيقتْ لإثبات صفة الكلام لله تعالى، ذلك لأنَّ «الكلام صفةُ كمالٍ، فإنَّ مَن يتكلَّم أكمَلُ ممَّنْ لا يتكلَّم، كما أنَّ مَن يعلمُ ويقدر أكمَلُ ممَّن لا يعلم ولا يقدر، والذي يتكلَّم بمشيئته وقدرته أكمَلُ ممَّن لا يتكلَّم بمشيئته وقدرته، وأكمل ممَّن تكلَّم بغيرِ مشيئته وقدرته إن كان ذلك معقولاً.. ولا أحد مِنَ العقلاء يتصوَّر كلامًا يقوم بذات المتكلِّم بدون مشيئته وقدرته، فكيف تُثْبِت بالدليل المعقول شيئًا لا يُعْقَل...» [«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (6/ 294، 295)].

واللهُ تعالى ذمَّ بني إسرائيلَ على عبادتهم العجلَ، وجعل مِنَ الدليل على بطلان إلهيَّته كونَه لا يتكلَّم، قال تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لاَ يُكَلِّمُهُمْ وَلاَ يَهْدِيهِمْ سَبِيلاً اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأعراف: 148]، وفي آيةٍ أخرى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِيَ. أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً وَلاَ يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلاَ نَفْعًا﴾ [طه: 88–89].

هذا، وقد اكتفى المصنِّفُ في إثبات صفة الكلام بالاستدلال لها بآيةٍ واحدةٍ دون التعرُّضِ إلى الأحاديث الصحيحة في هذا الباب، ويمكن أن نُورِدَ بعضَها ليحصلَ التطابقُ مع عنوان المؤلَّف، فمِن ذلك::

- حديثُ أبي سعيدٍ الخدْريِّ رضي الله عنه أنه قال: قال النبيُّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «يَقُولُ اللهُ: يَا آدَمُ، فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، فَيُنَادَى بِصَوْتٍ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ» [أخرجه البخاري في «التوحيد» (13/ 453) باب قول الله تعالى: ﴿وَلاَ تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلاَّ لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: 23]].

- حديث أبي سعيدٍ الخدريِّ رضي الله عنه أنه قال: قال النبيُّ صلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّم: «إِنَّ اللهَ يَقُولُ لِأَهْلِ الجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ وَالخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، فَيَقُولُ: هَلْ رَضِيتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: وَمَا لَنَا لاَ نَرْضَى يَا رَبِّ وَقَدْ أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، فَيَقُولُ: أَلاَ أُعْطِيكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُونَ: يَا رَبِّ، وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: أُحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلاَ أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا» [أخرجه البخاري في «التوحيد» (13/ 487) باب كلام الربِّ مع أهل الجنَّة. ومسلم في «الجنَّة وصفة نعيمها وأهلها» (17/ 168) باب إحلال الرضوان على أهل الجنَّة].

- حديثُ عديِّ بنِ حاتمٍ رضي اللهُ عنه أنه قال: قال رسولُ الله صلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّم: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ وَلاَ حِجَابٌ يَحْجُبُهُ» [أخرجه البخاري في «التوحيد» (13/ 423) باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ. إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: 22–23]، ومسلم في «الزكاة» (7/ 101) باب الحثِّ على الصدقة].

-يتبع-

المصدر : http://www.ferkous.com/rep/I30.php